



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم
التسيير



قسم: العلوم التجارية و علوم التسيير

تقييم فعالية النفقات العمومية في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة: ولاية خنشلة

مذكرة مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم
التسيير تخصص: تسيير عمومي

إشراف

إعداد الطالب :

الأستاذ(ة):

- السعيد حجال

كمال عرجون

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم و اللقب
رئيساً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ مساعد-أ-	ميلود بن مسعودة
مشرفاً ومقرراً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر-أ-	السعيد حجال
مناقشاً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر-أ-	أحسن العايب

دفعة التخرج: 2022

الاشداء

إلى صاحب القلب الطيب إلى من أعتز وأفتخر به إلى من
تعب من أجلي إلى ذلك النور الذي ينير دربي وطريقي إلى
من أرجو له الجنان والفردوس الأعلى إليك يا من لا بديل لك أبي الغالي
إلى من ذرفت دمعها على سجادة الخشوع تتضرع لله
رفقا ورحمة بنا إليك يا منبع الحنان يانجمة مضيئة
في الأفق يا نور حياتي أمي الغالية
الى زميلتي نجاه، سارة
الى الكتكوتة رحمة
إلى كل القلوب الطيبة التي كان لها فضل في وصولي إلى هنا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم
الدين، وبعد...

فإنني أشكر الله تعالى على فضله وعظيم عطائه حيث
أنجزت هذا العمل بفضلته ، فله الحمد أولا وآخرا .
ثم أتقدم بالشكر لأولئك الأخيار الذين مدو لي يد المساعدة
وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل ، المشرف
(حجال السعيد) قدوة في العلم والعطاء حيث انه
لم يدخر الجهد والوقت في مساعدتي
كما أتقدم بوافر الشكر لكل أستاذ أفادني بعلمه
وقدم لي النصح والتوجيه وزرع في نفسي العزيمة والثقة ،
وشكرا كثيرا لكل الأساتذة الأفاضل والمحكمين ،

جزاهم الله خيرا.

فهرس المحتويات

الصفحة
ة

عنوان المحتوى

الشكر والعرفان

إهداء

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة

02

تمهيد

03

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية

03

المطلب الأول: مفهوم النفقات العمومية وخصائصها

06

المطلب الثاني: التطور التاريخي للنفقات العمومية في الجزائر

12

المطلب الثالث: أركان النفقات العامة

08

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة

13

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة

16

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

18

المبحث الثالث : تقدير النفقات

20

المطلب الأول: تقدير النفقات

22

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنفقات العامة

25

المطلب الثالث: فعالية النفقة العامة لترشيد الإنفاق العام

26

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

28

تمهيد

29

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية

29

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

30

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية

32

المطلب الثالث: مقومات وأهداف الجماعات المحلية

36

المبحث الثاني: ماهية ميزانية الجماعات المحلية

36

المطلب الأول: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

37

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية المحلية

38

المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية المحلية

42

المطلب الرابع: اليات تحقيق فعالية النفقات العمومية في الميزانية الجامعات المحلية

44	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
44	المطلب الأول: الدراسات السابقة المباشرة
44	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالنفقات العمومية
45	المطلب الثالث: الدراسات السابقة الخاصة بميزانية الجماعات المحلية
47	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة حالة خنشلة

49	تمهيد
50	المبحث الأول: تقديم ولاية خنشلة
50	المطلب الأول: الخصائص العامة لولاية خنشلة
52	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية خنشلة
53	المبحث الثاني: التصنيف المحاسبي لنفقات المحلية لولاية خنشلة
53	المطلب الأول: فئات مدونة الحسابات
54	المطلب الثاني: عرض نفقات ولاية خنشلة
61	المبحث الثالث: دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات ولاية خنشلة
61	المطلب الأول: دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات بولاية خنشلة
69	المطلب الثاني: مدى فعالية نفقات ولاية خنشلة
71	المطلب الثالث: تقييم عام لفعالية النفقات العمومية في ميزانية ولاية خنشلة
72	خلاصة الفصل
	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

فهرس الجداول والأشكال

•الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقسيم نفقات التسيير في الجزائر لعام 2121	08
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2121	09
03	نفقات قسم التسيير	54
04	حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار لولاية خنشلة	56
05	حسابات نفقات قسم التسيير لولاية خنشلة	57
06	يوضح تبويب مصالح وبرامج الولاية	59
07	تطور إجمالي للنفقات العامة لولاية خنشلة من 2015 إلى 2020 (الوحدة مليون دينار جزائري)	61
08	تطور نفقات التسيير لولاية خنشلة 2020-2015	64
09	تطور نسبة نفقات التسيير بالنسبة للإجمالي النفقات العامة لولاية خنشلة	66
10	تطور نفقات التجهيز لولاية خنشلة	67
11	يوضح نسبة تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة خلالالسنوات (2020-2015)الوحدة : مليون دينار جزائري	68
12	: يوضح نسبة فعالية كلم نقسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار خلال السنوات 2020-2015الوحدة : مليون دينار جزائري	69

•الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
-------	---------	--------

فهرس الجداول والأشكال

05	خصائص النفقات العامة	01
10	منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر لفترة 2020 – 2010	02
11	منحنى بياني يمثل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز لفترة 2020-2020	03
16	تقسيمات النفقات العمومية	04
38	مبادئ ميزانية الجماعات المحلية	05
52	الهيكل التنظيمي لولاية خنشلة	06
61	يمثل تطور النفقات لولاية خنشلة خلال السنوات 2020-2015	07
69	يمثل تطور نسب نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية خنشلة خلال السنوات (2015-2020)	08
70	يمثل توزيع النفقات لولاية خنشلة	09

تحتل النفقات العامة مكانة كبيرة في ميزانية الجماعات المحلية كونها أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الجماعات المحلية في تحقيق الاهداف التي ترمي إليها، إذ تعكس سياساتها المنتهجة، كنتيجة لعدم كفاية تمويل العام الذاتي اللازم لتنفيذ الأنشطة في الوقت الذي تتزايد فيه التزامات الجماعات المحلية اتجاه مواطنيها، فعلا فبالرغم من ضخامة الانفاق العام المحلي وما يترتب عليه من آثار اقتصادية إلى أن الأفصاح المحاسبي الحالي عقيم عن إنتاج المعلومات اللازمة لقياس فعالية النفقات بوحدات الجماعة المحلية، نتيجة طبيعة البيئة المحاسبية التي يعكسها قانون المحاسبة العمومية على عناصر النظام المحاسبي للجماعة، الذي لا يسمح بدوره في توفير المعلومات المحاسبية الكافية لقياس فعالية هذا الاتفاق.

وتستند عملية إعداد تقديرات النفقات بفلسفة الموازنة التقليدية (موازنة البنود) التي تستخدمه الجماعات المحلية إلى آلية تخصيص الاعتمادات المالية لوحدات قطاعها لمجرد إنفاقها في أغراض محددة تعكس وسائل الإنجاز وتنفيذ البرامج والأنشطة دون السماح للأجهزة التنفيذية بنقل أو تجاوز الاعتمادات إلا بترخيص من السلطات الوصية فلا نستطيع تقييم فعالية الانفاق في هذه الوحدات دون قياسه أو لا ثم الحكم عليه ثانيا.

1-اشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:
ما هي الآليات التي من شأنها تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر؟

ان هذه الإشكالية الرئيسية تنفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- هل يتم تقييم فاعلية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر؟
- هل توجد مشاكل تواجه الجماعات المحلية في تحقيق فعالية النفقات العمومية؟

2-فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق اهداف البحث يمكن تحديد الفرضية التالية:

- لا يتم تقييم فاعلية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر؛
- لا توجد مشاكل تواجه الجماعات المحلية في تحقيق فعالية النفقات العمومية.

3-اهداف الدراسة:

-التعرف على المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية والتي تقف معرقله لتحقيق فعالية الانفاق؛

-تقديم الاطار النظري للنفقات العامة؛

-التعرف على الصعوبات و المعوقات التي تواجه تحقيق فعالية النفقات العامة.

4-أهمية الدراسة:

تهتم الدراسة بكيفية اعداد هيكله نظم موازنة الجماعات المحلية في الجزائر كمدخل لرفع من فعالية النفقات العامة؛

تعتبر الدراسة امتدادا للبحوث في مجال تقييم أداء المنظمات الحكومية في تحسين جودة نظم عملها .

5-أسباب اختيار الموضوع:

-ارتباط الموضوع بمجال التخصص؛

-إيماننا العميق للدور الذي يمكن ان تلعبه الجماعات المحلية في أداء دورها خاصة اذا ما تم إصلاحها ؛

-قلة الدراسات النظرية وكذلك الميدانية التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة.

6-صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات عديدة نذكر منها:

-صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديث منها؛

-صعوبة تناول هذا الموضوع و تحليله بعمق علمي و منهجي، لأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من أي باحث قدرات في هذا الميدان.

7-حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: ولاية خنشلة

- الحدود الزمنية: تمت دراسة الفترة الزمنية من سنة 2015 الى سنة 2020.

8-منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في دراستنا لموضوع تقييم فعالية النفقات العمومية في ميزانية الجماعات المحلية.

9-الادوات المستخدمة في البحث: من اجل الاحاطة بالموضوع في شقه النظري تم الاعتماد على:

- الكتب، المجالات، المذكرات والرسائل الجامعية بشتى انواعها، المحاضرات، الملتقيات، المواقع الالكترونية.

10-خطة و هيكل البحث:

لمعالجة هذا البحث عمدنا تقسيمه الي ثلاث فصول كالتالي:

-الفصل الأول: الاطار النظري للنفقات العامة حيث شمل:

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية.

المبحث الثاني: تقسي مات النفقات العامة.

المبحث الثالث: تقدير النفقات.

-الفصل الثاني: ميزانية الجماعات المحلية وقسم الى:

المبحث الاول: ماهية الجماعات المحلية.

المبحث الثاني: ماهية ميزانية الجماعات المحلية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

- الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية خنشلة وشمل:

المبحث الأول: تقديم ولاية خنشلة .

المبحث الثاني : التصنيف المحاسبي لنفقات المحلية لولاية خنشلة.

المبحث الثالث : دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات ولاية خنشلة .



الفصل الأول: الاطار النظري
للتفقات العامة

تمهيد:

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العمامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد مفهومها وتحليل مكوناتها، انواعها، اثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني واصبحت اداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الاهداف المسطرة وعلى هذا الاساس تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث سنعرض في الاول تعريف بالنفقات العمامة وتطور مفهومها مع تطور دور الدولة وفي الثاني تبويب النفقات العمامة العلمية وحسب التقسيمات في الجزائر وفي المبحث الثالث الى اسباب تزايد تلك النفقات بعد و في المبحث الرابع عرضنا ضوابط النفقات العمامة التي تؤدي الى ترشيد النفقات و في الاخير اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العمامة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمامة

المبحث الثالث: تقدير النفقات

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية

تحتل النفقات العمامة مكانة في ميزانية الدولة حيث تعتبر من المتغيرات التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حيث عرفت النفقات العمامة في الجزائر تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة وكان ذلك من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الأنشطة الإنتاجية وخلق الثروة وفي المقابل اقتراح طرق الاستغلال المنطقي والعقلاني للموارد مع ترقية آليات التمويل باستمرار.

المطلب الاول: مفهوم النفقات العمومية وخصائصها

اولاً: مفهوم النفقات العمومية

تختلف التعاريف حول موضوع النفقات العامة وسوف نتطرق الى بعض منها من خلال الاتي:

-تعرف النفقات العامة بأنها: تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحمية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.¹

-كما تعرف النفقة العامة: هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص مم أشخاص القانون العام لإشباع الحاجات العامة.²

-وكذلك عرفت النفقة العامة انها: تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (أو جماعي).³

- وعرفت ايضا النفقة العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة.⁴

هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن تعريف النفقات المحلية هي النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي ، كمجالس المحافظات و المدن و القرى و التي ترد في ميزانية هذه الهيئات.⁵

و هي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات ، وترد في ميزانية هذه البيئات مثل توزيع

الماء والكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.⁶

ثانياً: خصائص النفقات العمومية

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان النفقة المحلية تتصرف في نطاق الجماعة بقصد تلبية احتياجات الهيئة المحلية، وهذا مايستلزم شمول النفقة المحلية على ثلاث خصائص اساسية يمكن اعتبارها لها وهي كالتالي:

- **النفقات العامة المحلية كمقابل للتقويم النقدي:** اذ كنا بصدد نفقة عامة محلية فلا بدمن استخدام مبلغ نقدي ثمننا لما تحتاجه الجماعة المحلية من منتجات، سلع وخدمات وذلك لتحقيق الصالح العام من مشاريع تنمية محلية مختلفة.

1- محمد عباس محرزى ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 55 .

2- حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الإسكندرية 2000 ، ص 378 .

3- عادل احمد حشيش. أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006 الإسكندرية، ص 63 .

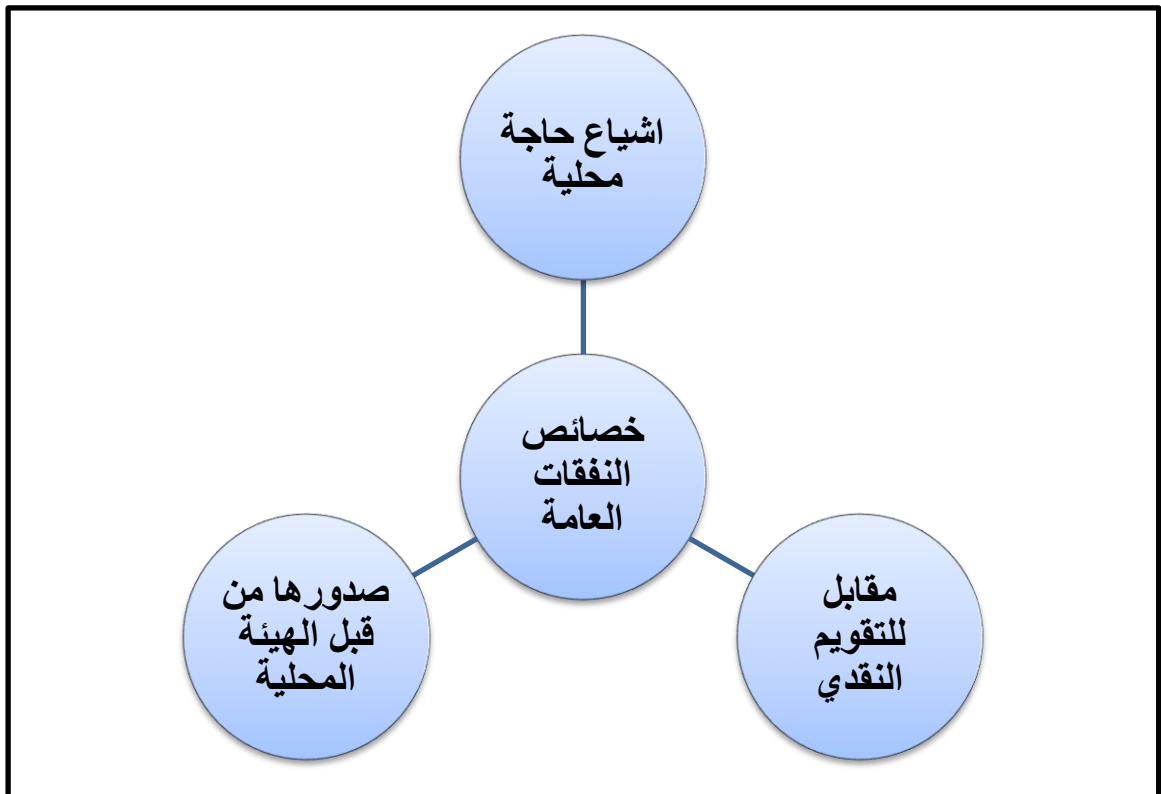
4- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، الجزائر، طبعة 2001 ص 11.

5- عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره. ص 7 .

6- محمد عباس محرزى، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

- صدورها من قبل الهيئة المحلية: لا يمكن ان تكتسي النفقة الصفة المحلية الا اذا صدرت عن هيئة محلية وتتمثل في الولاية او البلديات والهيئات التابعة لهما.(بالنسبة للجزائر).
 - ان تهدف الى اشباع حاجة محلية: يجب ان يكون الهدف من النفقة العمامة المحلية هو اشباع الحاجات العمامة المحلية وتحقيق مصلحة المواطنين المقيمين على اقليمها جميعا دون استثناء او تمييز، فاذا كان الجميع يتساوون في تحمل الاعباء المحلية كالضرائب فانهم يتساوون كذلك في الاستفادة من النفقات العمامة المحلية وفقا لمبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع.
- يوضح الشكل التالي خصائص النفقات العمامة:

الشكل رقم(01): خصائص النفقات العمامة



وهنا يمكن التمييز بين ثلاث انواع من الحاجات نذكرها على التالي:¹

1. حاجات عامة بحتة:

وهي حاجات يجري اشباعها بمعرفة الدولة ولا يمكن اشباعها بمعرفة افراد، مثل: حاجة المجتمع للامن الداخلي والعدالة والامن الخارجي ، حيث تعود منافع هذه الخدمات على جميع المواطنين في مختلف الاقاليم؛

2. حاجات خاصة بحتة:

وهي حاجات يجري اشباعها بمعرفة السوق، وتعتبر ذات طبيعة محلية بحتة، يمكن ترك مسؤوليتها للجماعات المحلية حيث تقتصر منافعها على المواطنين في اقليم او مدينة او قرية بعينها؛

3. حاجات عامة مستحقة او متداخلة:

وهي التي تجمع بين الصفتين المحلية و الوطنية، حيث تعود منافعها على المواطنين في منطقة اساسية بذاتها، كما تتجاوز منافعها واثارها الحدود المحلية البحتة كخدمة التعليم مثلا، حيث تقوم السلطة المركزية بالتخطيط، ويقع التنفيذ على الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للنفقات العمومية في الجزائر

اولا: التطور التاريخي لمفهوم النفقات العامة

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد اذا توسع نطاق الانفاق في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسية وعليه نتطرق الى هذا التطور وفق تطور تدخل الدولة في الاقتصاد على النحو التالي:

1- مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة (التقليدي):

لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين الدفاع الامن والعدالة اضافة الى بعض اوجه النشاط المحدود وقد ترتب على ذلك اقتصر الانفاق على تادية هذه الوظائف التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبدا مذهب الفردي الحر، حيث نادى المفكرون التقليديون بضرورة الرشادة والعقلانية في النفقات العامة الى ابعد الحدود وكان تبريرهم لذلك ان الانفاق الحكومي ماهو الا استهلاك غير انتاجي من ثروة المجتمع وان الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال الضرائب وان التوسيع في النفقات يعني التوسيع في تحصيل المزيد من الضرائب وهذا يؤثر على استهلاكهم ومدخراتهم حيث يمكن للافراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على سلع استهلاكية وادخارية.²

وقد ظهرت عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي اثرت في مفهوم النفقات العامة اهمها:³

¹ - هويدي عبد الجليل ، المالية العامة للحكم المحلي دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر ، القاهرة، دار الفكر العربي 1990، ص122.

² - علي خليل سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000ص92.

³ - حامد عبد المجيد ودرار المرسي الحجازي، المالية العامة ، بدون ذكر دار النشر، الاسكندرية مصر، ص220.

-افضل النفقات العمامة هي اقلها حجما، لانا النفقات العمامة يترتب عنها تحويل الموارد الاقتصادية القيمة من قطاع خاص المنج الى القطاع الحكومي غير المنتج ولذا فان زيادة حجم هذه النفقات يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد الى قطاع اخر غير منتج.

-اولوية التحديد لجانب النفقات العمامة في الموازنة العمامة وذلك من اجل تحقيق مبدا الاول وحتى لا نقلل من رفاهية الافراد فنحدد اولا حجم الانفاق ثم نبحت عن ذلك عن مصادر الايرادات العمامة الاقل تكلفة لتمويل هذه النفقات.

-حيادية النفقة العمامة وهذا يعني ان النفقة العمامة لا يجب ان تؤثر على الانشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية الصناعية التجارية وغيرها او على مراكز على اصحاب الدخل المختلفة في المجتمع.

-توازن الميزانية العمامة سنويا حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من افراد المجتمع تزيد او تقل عن حجم الانفاق العام المقدر لانه في الحالة الاولى تبدد الموارد الاقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الاساسية مثل: الامن.

2- مفهوم النفقات العمامة في ظل الدولة المتدخلة (الحديثة):

يعتبر تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية دلالة هامة ودالة على ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة الذي انتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد ان ساد العالم ازمة الكساد الكبير 1929 وفي الوقت ذاته برزت افكار النظرية الكنزوية للاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز خلال ثلاثينيات القرن العشرين التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الانفاق باعتباره مضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي والتخلي عن الحياض المالي واحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الانفاق العام المطلوب اولا و لامانع من ان يتحدد انفاق عام اكبر من الايرادات العمامة.

ليكون في ظل الدولة الاشتراكية والمنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعة نتيجة سيطرتها الفعلية على وسائل الانتاج، ازداد حجم النفقات العمامة وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة، الذي يهدف الى توزيع موارد الانتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق اوجه النشاط الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك، اما الدول النامية تتحمل الدولة مسؤولية احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

ثانيا: تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال [2020/2010]

الجدول التالي بين كيفية تقسيم نفقات التسيير في الجزائر لعام 2020²

1 - حامد عبد المجيد ودرار المرسي الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص221.
2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لقانون المالية 2020، العدد 81، ص51.

الجدول رقم(01): تقسيم نفقات التسيير في الجزائر لعام 2020

51		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 81	3 جمادى الأولى عام 1441 هـ 30 ديسمبر سنة 2019 م
الجدول (ب)			
توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية			
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية		
8.273.807.000	رئاسة الجمهورية		
4.326.911.000	مصالح الوزير الأول		
1.230.330.000.000	الدفاع الوطني		
38.383.000.000	الشؤون الخارجية		
431.994.418.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية		
77.529.605.000	العدل		
86.615.374.000	المالية		
59.844.836.000	الطاقة		
230.754.424.000	المجاهدين		
25.360.349.000	الشؤون الدينية والأوقاف		
724.681.708.000	التربية الوطنية		
364.283.132.000	التعليم العالي والبحث العلمي		
49.936.401.000	التكوين والتعليم المهنيين		
14.903.360.000	الثقافة		
2.304.381.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة		
36.518.016.000	الشباب والرياضة		
82.173.251.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة		
4.685.200.000	الصناعة والمناجم		
225.179.207.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري		
16.238.221.000	السكن والعمران والمدينة		
17.527.751.000	التجارة		
18.360.897.000	الاتصال		
24.655.965.000	الأشغال العمومية والنقل		
13.685.429.000	الموارد المائية		
3.117.974.000	السياحة والصناعة التقليدية		
408.282.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات		
197.595.537.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي		
223.629.000	العلاقات مع البرلمان		
2.108.927.000	البيئة والطاقات المتجددة		
4.399.874.548.000	المجموع الفرعي		
493.564.547.000	التكاليف المشتركة		
4.893.439.095.000	المجموع العام		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لقانون المالية 2020

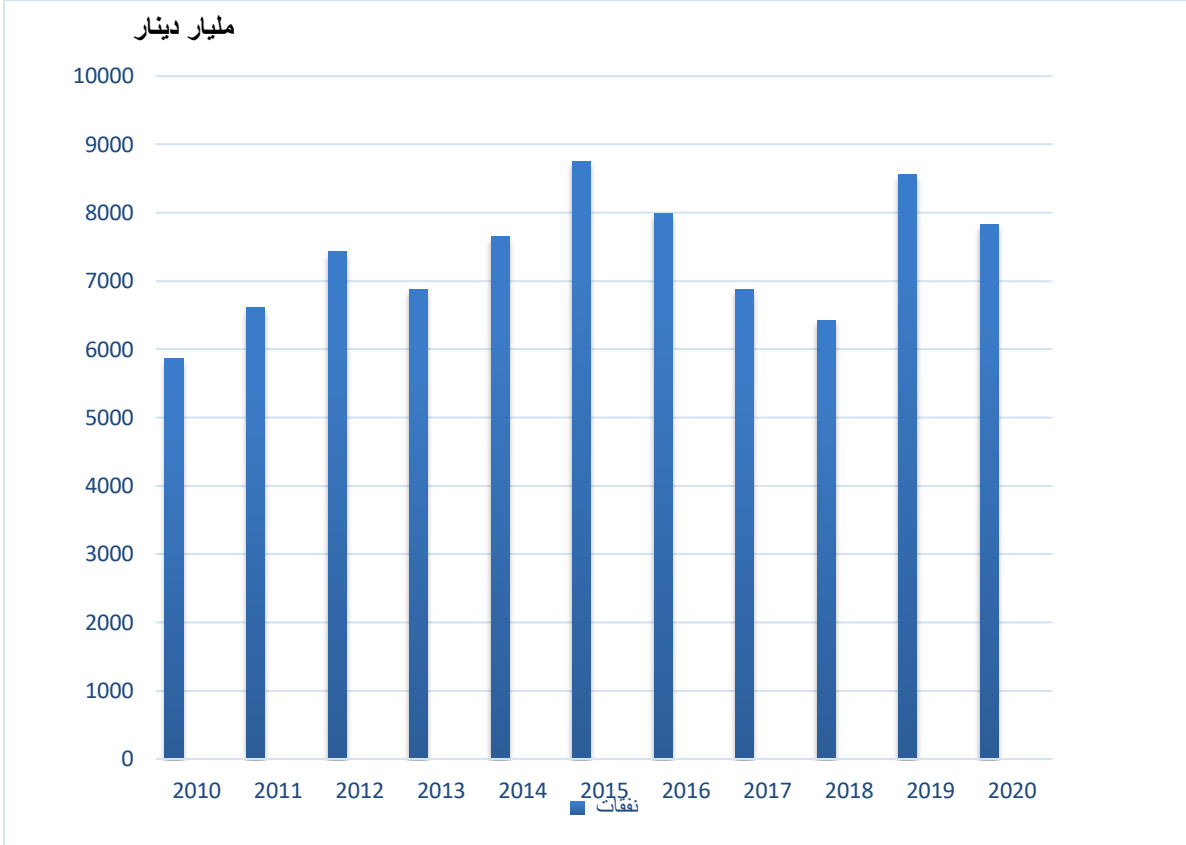
الجدول رقم(02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020

الجدول (ج)		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات		
(بالآلاف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.469.880.844	2.130.208.744
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	150.000.000	799.464.487
مجموع ميزانية التجهيز	1.619.880.844	2.929.673.231

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لقانون المالية 2020

ومن خلال جمعنا لإحصائيات النفقات للجزائر لخصناها في هذا المنحنى الذي يبرز لنا كيفية تطور النفقات خلال [2020/2010]:

الشكل رقم(02): منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر لفترة-[2020-2010]



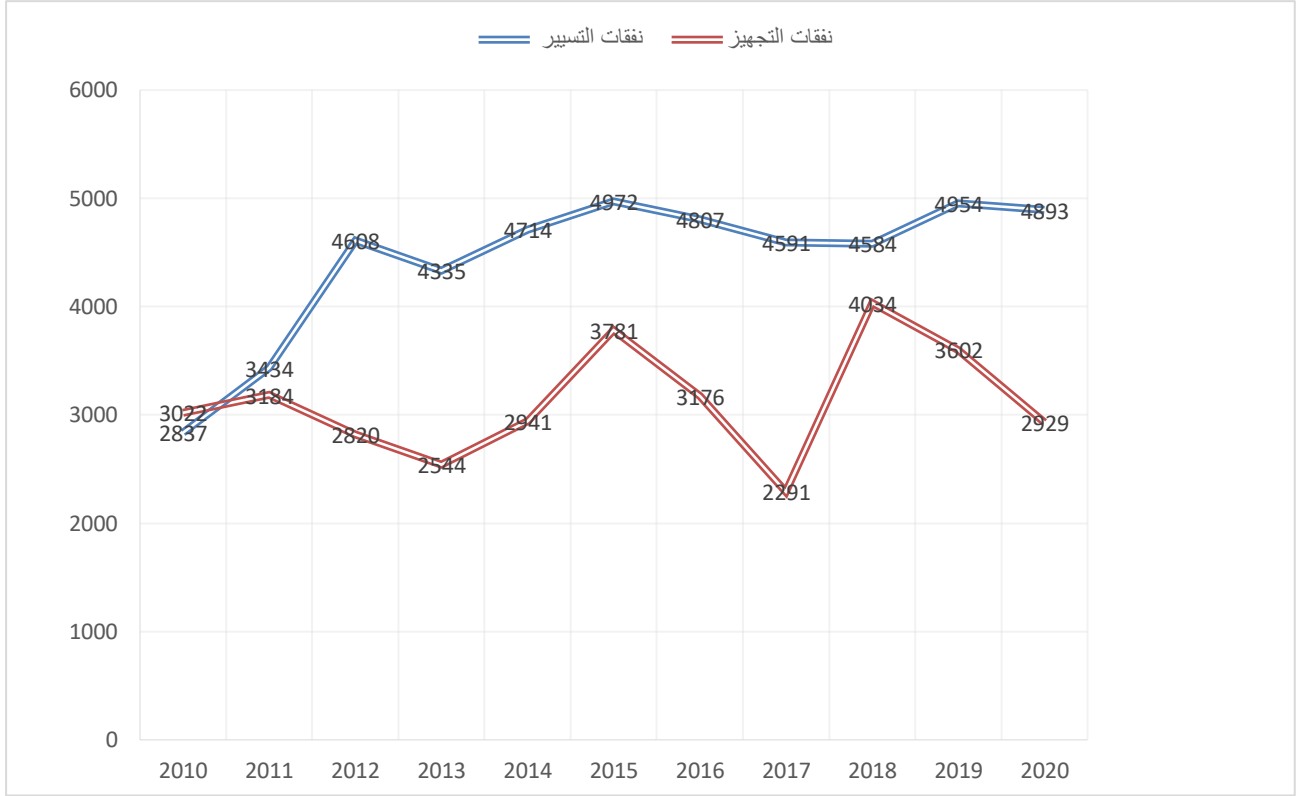
المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

التعليق:

✓ يبين المنحنى البياني مراحل تطور النفقات العامة في الجزائر والذي يقودنا للقول بان النفقات في تزايد متذبذب عبر هذه الفترة حيث قدرت سنة 2010 ب 5859 مليار دينار لتتزايد بشكل ملحوظ خلال هذا العقد الى ان وصلت ل 7822 مليار سنة 2020 بزيادة سنة 33% وفي هذه المرحلة نلاحظ انخفاض واضح سنة 2013 وهذا بسبب الساسة المتبعة من طرف الدولة وهي ترشيد النفقات.

✓ ونلاحظ في الفترة الممتدة من 2016 الى 2018 تناقص واضح او تخفيض كبير في نفقات واذا اردنا معرفة السبب فهو نقص الإيرادات او بمعنى ادق انخفاض سعر البترول والذي هو أساس مداخل الاقتصاد الوطني مما جعل الدولة الجزائرية تتبع سياسة التقشف.

المنحنى التالي يمثل لنا التغيرات الحاصلة لكل من تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز
الشكل رقم(03): منحنى بياني يمثل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة [2010-
2010]



المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

التعليق:

1- نفقات التسيير:

نلاحظ ان نفقات الزيادة اخذت اتجاه الزيادة وهو انعكاس ازيادة في الانفاق العام حيث في 2010 كانت نفقات تسيير 2837 مليار حيث زادت الى ان وصلت الى 4893 وهذا ارتفاع كبير في نفقات التسيير

2- نفقات التجهيز:

نلاحظ انها عاشت تذبذب واضح منه ارتفاع و نقصان ما بين 2010 الى 2020 وهذا يرجع لعدة أسباب منها لعدم كفاءة البرامج الاستثمارية وعدم الاهتمام الحقيقي بنقل اقتصاد الوطني من اقتصاد محروقات الى اقتصاد حقيقي قائم على الاستثمارات والمشاريع .

المطلب الثالث: اركان النفقات العامة

تتمثل اركان النفقات العمامة في النقاط التالية:¹

أ/ استعمال مبلغ نقدي:

فليس من المنطق أن تكون النفقة العمامة على شكل عيني علما أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما أن تكون على شكل نقدي أو على شكل عيني، ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات الأفراد أصبحت النفقة العمامة تحمل الشكل المالي النقدي، لأن النقد أصبح وسيلة تبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي؛

ب/ صدور النفقة من شخص معنوي عام:

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، والأشخاص المعنوية هي تلك التي تنظم قواعد القانون العام علاقتها بغيرها وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. والأشخاص المعنوية هي الدولة والولاية والبلدية والمؤسسات والهيئات العامة وتبعاً لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة و ان كان هدفه تحقيق مصلحة عامة كبناء مدرسة أو مستشفى فلا بد لإبقاء النفقة أن تخرج من ذمة شخص معنوي عام بقصد تحقيق مصلحة عامة.

وقد استند الفكر المالي لتحديد طبيعة هذا الانفاق إلى معيارين إحداهما قانوني والآخر وظيفي:

- **المعيار القانوني:** ويسمى هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق فإن كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة مهما كان الغرض منها، أما إن كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة حتى إذا كان الغرض منها تحقيق منفعة عامة؛
- **المعيار الوظيفي:** ويستمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية له وبناء على ذلك فلا تعتبر جميع النفقات العمامة التي تصدر عن الأشخاص العمامة نفقات عامة، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العمامة وتمثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقة خاصة وعلى العكس من ذلك.

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمامة

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، ط 5، 2006، ص12.

توضح النفقات العامّة السياسة العامّة لكل اقليم في إشباع حاجات الافراد من السلع والخدمات، من مختلف انواعها وكمياتها، حيث تتعدد أنواع النفقات العامّة ، وذلك من حيث الزواية التي ينظر منها إلى هذه النفقات.

المطلب الاول: تقسيمات النفقات العامّة

هناك أنواع مختلفة ومتنوعة للنفقات العامّة من بينهم مايلي :

أولاً: نفقات التسيير ونفقات الاستثمار

1-نفقات التسيير:

يقصد بها تلك النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية انتاج أي سلعة حقيقية فذا النوع من النفقات موجه أساساً لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه .

حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامّة وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر لذلك تسحب كذلك النفقات الاستهلاكية .

تجمع النفقات التسيير إلى أربع أبواب وهي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.¹

2-نفقات الاستثمار:

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتتفرع إلى ثلاث أبواب، الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة لإعانة الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم به " مضاعف الاستثمار".

¹ -علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامّة، دار وهران للنشر والتوزيع، وهران ، 2000 ، صص96،95.

فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سريع) خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.

يوجه عندها الزبائن والموردون المداخل المحققة لشراء سلعة استهلاكية أو تحديد مخزوناتهم فيمنحون بالتالي مداخل جديدة للتجار والمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخل.

ثانيا: تقسيم النفقات حسب دوريتها

من خلال هذا التقسيم نميزها إلى:¹

1- النفقات العامة العادية:

وهي تلك النفقات العادية التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوي دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته.

2- النفقات العامة غير العادية (الاستثنائية):

وهي التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث في فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة.

ثالثا: التقسيم الوظيفي للنفقات

نميزها إلى:

1- النفقات العامة الاقتصادية:

وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة.

2- النفقات العامة الإدارية:

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين، أجور العمال، ومستلزمات الإدارات الحكومية لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه.

3- النفقات العامة الاجتماعية :

وهي النفقات العامة اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الاجتماعي... الخ.

رابعا: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرانها

نقسمها إلى:

1 - بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1919-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص14.

1- النفقات العمامة المركزية الوطنية:

تكون النفقات وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة القيام بها، وهي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العمامة التي يعم نفعها على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية.

2- النفقات المحلية (الإقليمية):

وهي التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم كمجالس المحافظات، المدن والقرى التي ترد في ميزانية هذه الهيئات.

خامسا: تقسيم النفقات تبعاً لتأثيرها في الاقتصاد الوطني:

1- النفقات الحقيقية:

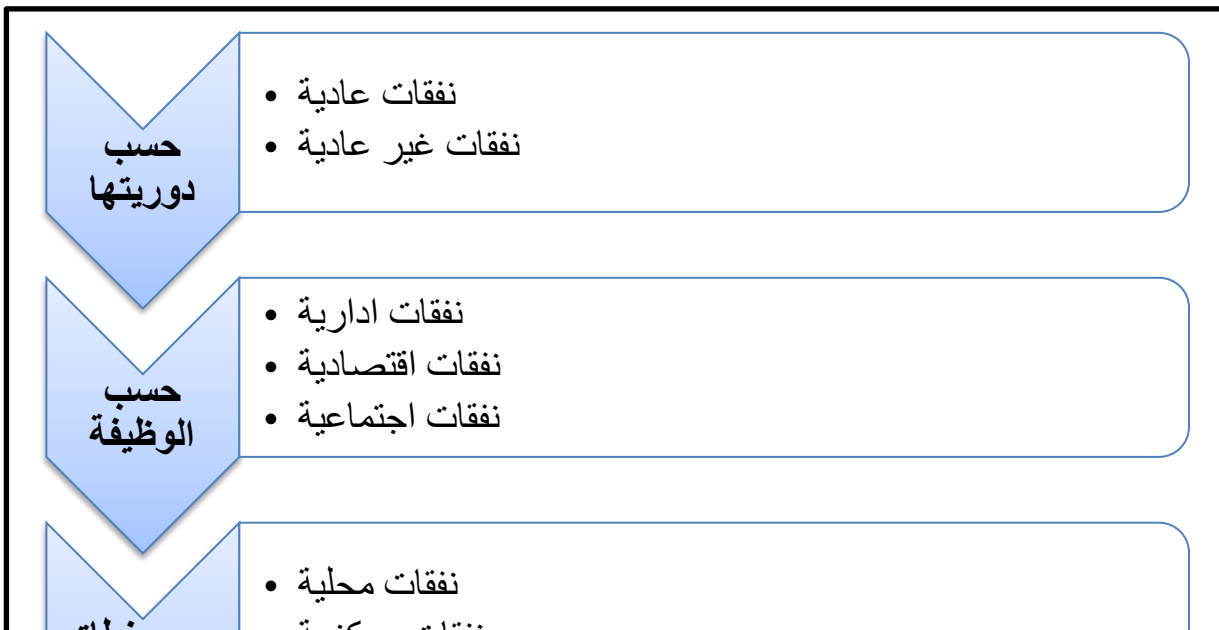
وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) وهي ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع عدالة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز جيش قوي.

2- النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن يكون هناك مقابل من أداء الخدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية كالإعانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي.

الشكل التالي يوضح تقسيمات النفقات العمومية:

الشكل رقم (04): تقسيمات النفقات العمومية



المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

تختلف اسباب زيادة النفقات العامة بين الدول المتقدمة والدول النامية والفقيرة، وذلك حسب التطور الاقتصادي الذي وصلت اليه كل دولة، ومدى قدرتها على تحقيق الرفاهية للسكان، ومدى تحقيقها لحاجات الافراد المتزايدة عبر الزمن فقد يكون ما وصلت اليه بعض الدول، هو ما ينبغي الوصول اليه من طرف دول اخرى اكثر حرمانا واكثر فقرا. هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة اسباب اهمها ما يلي:

اولا: تطور مهام الجماعات المحلية:

بعد التخلي (مذهبيا) عن الاختيار الاشتراكي الذي كان يكرسه دستور 1976، والخلفية السياسية والاقتصادية التي جاء بها دستور 1989، والتي شكلت الركيزة الايديولوجية لقانون البلدية 90-08 وقانون الولاية 90/09 للذين اديا الى اتساع الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية من اجل تحقيق الاصلاحات بما يتماشى والسياسة الجديدة للدولة.

نص قانون البلدية على اهم المهام الموكلة للبلدية وهي كما يلي:

- **التهيئة والتنمية المحلية:** حيث تعد البلدية مخططها التنموي، وتبادر وتشجع كل اجراء من شأنه تطوير الانشطة الاقتصادية.
- **التعمير والهياكل الاساسية والتجهيز:** من حيث التزويد بوسائل التعمير وتبادر وتشجع كل اجراء من شأنه تطوير الانشطة الاقتصادية.
- **التعليم الاساسي وما قبل المدرسي:** تختص البلدية بانجاز مؤسسات التعليم الاساسي و صيانتها، كما لها ان تشجع كل اجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم ما قبل المدرسي.
- **الاجهزة الاجتماعية والجماعية:** مثل انجاز المراكز، الهياكل الصحية، الثقافية و الرياضية و صيانة المساجد المدارس القرانية.

- **السكن:** توفير شروط الترقية العقارية كالتشجيع على انشاء التعاونيات العقارية.
 - **حفظ الصحة والنظافة والمحيط:** البلدية بحفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية خاصة مياه الشرب والمياه القذرة والنفايات ونظافة الاغذية و الاماكن العمومية وصيانتها وحماية البيئة.
 - **الاستثمارات الاقتصادية:** للبلدية ان تستثمر في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به.
 - ومن جهة اخرى تتدخل الولاية، بواسطة الصلاحيات التي حولها لها القانون (قانون الولاية 90-09) التي تشمل جميع اعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة اقليم الولاية وحماية البيئة في المجالات التالية:
 - **الفلاحة والري:** توسيع وترقية الفلاحة، الوقاية من الافات الاجتماعية، التشجير وحماية البيئة والغابات، الصحة الحيوانية، المياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.
 - **الهيكل الاساسية الاقتصادية:** وذلك بالقيام بالاعمال والانشطة التالية: تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها، ترقية هياكل الاستقبال الانشطة، الانارة الريفية وفك العزلة.
 - **التجهيزات التربوية و التكوينية:** حيث تتولى الولاية انجاز وصيانة مؤسسات التعليم: الثانوي و التقني و التكوين المهني.
 - **النشاط الاجتماعي والثقافي:** حيث تقوم الولاية بعدة اعمال في هذا المجال، والمتمثلة اساسا فيما يلي: التشغيل (وخاصة بالنسبة للشباب)، انجاز هياكل الصحة العمومية، القيام باعمال الوقاية الصحية، مساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة الى رعاية (المعوقين والمسنين)، انشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وبعث وتنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية.
 - **السكن:** اذ تساهم الولاية بتشجيع وانشاء مؤسسات البناء والتعاونيات العقارية.
 - نلاحظ حجم الصلاحيات الكبيرة والمنوعة لكل من الولاية والبلدية الذي منحهما قانون 1990 الذي كان له اثر كبير على ظهور نققات جديدة وضخمة.
- ثانيا: سياسات التوظيف والاجور في الجماعات المحلية:**
- في الوقت الذي يتحدد فيه الطلب على عنصر العمل في القطاع الخاص وفقا لتكلفة عنصر العمل، بالنسبة لقيمة المخرجات، وكذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الاخرى البلدية، بما يضمن تعظيم الارباح، فان العديد من الدراسات تشير الى ان الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام بالدول النامية، يبتعد بدرجة كبيرة عن الاقتصاد في التكاليف.¹

1 - محمد عمر حماد ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006، ص38.

فزيادة التوظيف في الجماعات المحلية تتم باعتبارها عنصرا مستقلا عن اية زيادة في الطلب على مخرجات الجماعات المحلية، حيث ينظر الى هذه الزيادة في التوظيف بانها هدف سياسي اجتماعي، وذلك لعجز الجماعات المحلية في خلق فرص عمل حقيقة الذي نتج عنه ظاهرة البطالة المقنعة مصحوبة بتزايد النفقات المحلية.

ثالثا: الانفاق المحلي المظهري:

ويرجع نمو الانفاق العام المحلي في البلاد النامية الى الانفاق المحلي المظهري حيث تقوم الجماعات المحلية باستهلاك موارد مالية معتبرة على اقامة مباني فاخرة و حدائق عمومية او تزيين طرق الرئيسية الهامة، او اقامة الخفلات ...الخ.

رابعا: تزايد نسبة الاستثمار المحلي:

يرجع تزايد الانفاق العام لدى الجماعات المحلية لدور الذي تلعبه كمستثمر محلي تحقيقا للتنمية المحلية.¹

ويرجع ذلك الى ما تعانيه من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الاساسية، رغم التحفيزات الذي تقدمها الى المستثمرين الخواص.

خامسا: قدم المرافق الاساسية وعدم كفاءتها:

وذلك كون اغلبية البلديات محملة باعباء كثيرة نتيجة قدم المرافق الاساسية، او عدم وجودها، والتي تحتاج الى اموال طائلة ودقة في التنفيذ، وهذه المرافق الاساسية هي المهام الاولى للجماعات المحلية، ولذلك فهي تحتاج الى زيادة نفقات الانفاق العام لاقامتها او التوسيع فيها او تجديدها بما يتلائم وظروف كل مجتمع.

فلا تزال العديد من المدن الجزائرية تعاني من النقص في المجاري الصحية ومجاري المياه، وكذلك ضعف المرافق الاساسية او انعدامها في بعض المناطق خاصة الصحراوية منها مما يتطلب من البلديات او الولايات زيادة الانفاق العام لتغطية هذا العجز.²

سادسا: التوسيع الاقليمي والزيادة السكانية:

يتميز عنصر السكان كمعيار لتقسيم الوحدات المحلية باهمية بالغة، فسكان الوحدة المحلية هم الذين يتولون ادارة المرافق التي هي مؤسسة باقليم الوحدة، وهم الذين يستفدون من خدمات هذه المرافق³، فالزيادة السكانية على مستوى الاقليم تعد سببا رئيسيا في زيادة النفقات المحلية، فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية

1 - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة الاسكندرية، 2001، ص13.
2 - بومدين حوالمف رحيمة، دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية، عرض للتجربة الجزائرية، مؤتمر العمل البلدي الاول، مركز البحرين للمؤتمرات، فندق كراون بلازا، 26-27 مارس 2006.
3 - عبد العزيز صالح بن حبتور، الادارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص269.

كمصاريف الرعاية الصحية التلقيح ضد الامراض، زيادة عدد سكان على مستوى البلدية او الولاية يؤدي الى زيادة النفقات العامة المحلية لتغطية الحاجيات فمثلا على مستوى البلدية الزيادة في عدد المتدربين تعني الزيادة في بناء المدارس...الخ.

المبحث الثالث: تقدير النفقات

كلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك (بافتراض غياب الفساد الإداري والاقتصادي) إلى إشباع أفضل وأكثر لحاجات أفراد المجتمع. ومن هنا فإنه من المفيد للدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة وليس تحديد حجم هذه النفقات. إلا أن تحديد حجمها يبقى مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة تشمل جميع الدول .

المطلب الاول: تقدير النفقات

يتضمن نظام البرامج والاداء اعداد تقديرات النفقات على اساس العمل الواجب ادائه او الخدمة الواجب تقديمها في صورة برامج وانشطة او مشروعات مقررة من قبل الحكومة في السنة المالية التالية، ويتوقف تقدير احتياجات البرامج من الانفاق على عاملين هما:¹

الحجم الملائم للبرامج.

حجم النفقات اللازمة لتنفيذ البرامج.

ولا يمكن تحديد طريقة موحدة للتقدير، وذلك نظرا لاختلاف البرامج من حيث اهدافها، وطبيعة العمل بها ونوع البيانات المتاحة بالنسبة لكل برنامج. وفيما يلي اساليب تقدير بعض انواع المصروفات مقسمة تبعا لبنود الانفاق كما يلي:

اولا: الرواتب والاجور:

كما راينا سابقا تحتل رواتب واجور المستخدمين حجما كبيرا من نفقات العامة (نفقات التسير) مما يتطلب توخي الدقة لدى تقدير احتياجات الجماعة المحلية من الوظائف، اما بالنسبة لطلب انشاء و وظائف جديدة فيراعي في تقديرها عدة عوامل منها:

بيان الاعمال و الخدمات الجديدة التي يتطلبها المشروع او البرامج او النشاط مع اثبات تعثر قيام افراد القوى العاملة المستخدمة في اداء الاعمال او الخدمات الاصلية مضافا اليها الاعباء المستحدثة مع الاخذ بالحسبان الوقت المحدد والمستوى المطلوب للاداء.

بيان نوع وطبيعة الاعمال المخصصة للوظائف المقترح انشاؤها.

تحديد المؤهلات والدرجات التي تناسب الوظائف المقترحة بحيث تتفق ونوع طبعة الاعمال الموكلة لمن سيشغلها.

تحديد العلاقات بين الدرجات و الوظائف المقترحة و الوظائف القائمة.

¹ - خالد المهاني، مرجع سابق، ص81.

الفصل الاول: العامّة

الاطار النظري للنفقات

اثبات ان الاعباء المالية المترتبة على تلك الوظائف تدخل ضمن التكاليف الكلية للبرامج دون اي تجاوز سواء لهذه التكاليف الكلية او الاعتماد الذي تم تخصيصه سابقا لبند الرواتب والاجور عند اعتماد البرامج بمشروعه او نشاطه في بدء انشائه.
ويمكن تقدير عدد الوظائف والدرجات اللازمة باتباع احدى الطرق التالية:

1-طريقة عدد ساعات العمل:

عدد الساعات اللازمة لاداء = عدد العمليات المقترح اداؤها * الوحدة الزمنية الفعلية لادائها

عدد الافراد اللازمين للاداء = عدد الساعات القياسية للاداء / عدد الساعات الفعلية التي يتم خلالها للاداء.

2-طريقة عبء العمل: وتقوم هذه الطريقة على اساس تحديد الحجم العمل، مع تحديد التغيرات التي تطرا عليه دون اللجوء الى الوحدة الزمنية لاداء وحد الاداء وعادة ماتتخذ السنة المالية كاساس لمقارنة هذه التغيرات.

3-طريقة التقدير بالنقاط: قد يتعذر تحديد وحدة معينة لقياس العائد النهائي لبعض الانشطة الخاصة بالخدمات العامة، لذلك يتوجب البحث في العوامل التالية:

- ✓ حجم ومقدار توافر الامكانيات.
- ✓ عدد سكان الجماعة المحلية التي يستفيدون من هذه الخدمة.
- ✓ مدى الاستفادة من الخدمة.
- ✓ عدد ساعات العمل.

لذلك من الضروري اتخاذ وحدة نموذجية كفاءة لتحديد العمالة اللازمة.

ثانيا: نفقات التسيير:

تتميز نفقات التسيير بالدورية والتكرار مع كل سنة مالية جديدة وتختلف طريقة التقدير من نفقة الى اخرى حسب طبيعتها واستنادا الى ذلك يمكن تقسيم هذه النفقات حسب طريقة التقدير الى:

✓ نفقات تقديراتها على اساس ارتباطات فعلية.

✓ نفقات تعد تقديراتها على اساس تقديري.

واما تقديرات النوع الاول من النفقات فيتم اعدادها دون الحاجة الى بيانات تفصيلية وذلك بالرجوع الى العقود والاتباطات بمبالغ محددة مثال ذلك نفقات الهاتف، الايجارات... الخ.

اما تقديرات النوع الثاني من النفقات فتعتمد على تحديد عدد الوحدات المتوقع استهلاكها لكل نشاط او مشروع في السنة المالية المقبلة، ثم استخراج تكلفة الوحدة من السجلات، وبضرب عامل الكمية في تكلفة النفقة يتم التوصل الى تقدير الانفاق، ومن امثلة هذه المصروفات المياه، الكهرباء... الخ.

ثالثا: النفقات الاستثمارية:

تتضمن هذه النفقات تكاليف المعدات والالات والتجهيزات (نفقات التجهيز)، وهي تمثل نسبة جيدة من اجمالي تكاليف المشروعات الانتاجية ويعتمد تقديرها على خبرة الاخصائيين والفنيين ومدى بمستوى الاسعار والظروف الاقتصادية المتوقعة.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنفقات العامة:

تعتبر النفقات العمومية مبالغ تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة ويثار التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة وبعبارة أخرى هل للنفقات العامة حدودا لا يصلح تعديها أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه وقد حدد بعض الاقتصاديين نسبة معينة لا تخرج من المجال (5% - 25%) من الدخل القومي، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النسبة لأن النفقات العامة تتوقف على عوامل لا تبقى ثابتة من دولة لأخرى ومن وقت لآخر. والواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو رسم حدوده في دولة ما وفي زمن ما إنما يتوقف على عوامل مذهبية واقتصادية ومالية سنتناول كل منها على حدة.

1-العوامل المذهبية:

رأينا أن النفقات العامة يقصد بها إشباع الحاجات العامة بتحديد ما يعتبر حاجة عامة ومن ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام إنما يخضع للفلسفة أو الإيديولوجية السائدة في الدولة؛ فردية أو تدخلية أو جماعية فهو قرار ذو طابع سياسي في التحليل الأخير. ففي ضل الإيديولوجية الفردية حيث الفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحرارا في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم باعتبار هذه الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، يقتصر دور الدولة على القيام بوظائفها التقليدية من جهة وعلى القيام ببعض وجوه النشاط الاقتصادي التي لا يقدم عليها النشاط الخاص إما لضخامة تكاليفها كالسدود والخزانات وإما لعدم ربحيتها كالطرق والخدمات التعليمية من جهة أخرى. وفي ضل هذه الإيديولوجية يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف ووجوه النشاط المشار إليها مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن تقل أنواعها من جهة أخرى. أما في ضل الإيديولوجية التدخلية حيث الفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحرارا في ممارسة البعض الآخر فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية عنه في ضل الإيديولوجية الفردية. فبالإضافة إلى قيام الدولة بوظائفها التقليدية فإنها تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المشروعات الانتاجية التي كان يمكن أن يقوم بها النشاط الخاص ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد القومي وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة

للطبقات ذات الدخول المنخفضة وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف الفوارق بين الطبقات. وفي ضل هذه الإيديولوجية تدعو الحاجة إلى المزيد من الإنفاق العام للقيام بكافة وجوه النشاط المشار إليها مما يترتب عليه أن يزداد حجم النفقات العمامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن يزداد تنوعها من جهة أخرى. وأخيرا فإنه في ضل الإيديولوجية الجماعية حيث الفلسفة السائدة هي تملك الجماعة لأموال الإنتاج وتولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بوظائف الدولة التقليدية فإن دور النفقات العمامة يعظم إلى أقصى الحد، وذلك أن قيام الدولة بعمليات الإنتاج و التوزيع كلها إنما يتبع اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عمامة هذا بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية، وهذا كله إلى جانب النفقات التي يقتضيها قيام الدولة بوظائفها التقليدية بطبيعة الحال . وفي ضل هذه الإيديولوجية يزداد حجم النفقات العمامة وترتفع نسبتها إلى الدخل القومي إلى أكبر حد من جهة وتعدد أنواع النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها من جهة أخرى.¹

2-العوامل الاقتصادية:

تستخدم النفقات العمامة كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، ومن هنا فإن النفقات العمامة يتحدد حجمها بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج والطلب الفعلي. إنّ تأثير النفقات العمامة بمستوى النشاط الاقتصادي يوصف بـ "حساسية النفقات العمامة" حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام وذلك كما يلي :

• حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العمامة:

عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الراج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العمامة سوف يزداد وبالعكس في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الركود والكساد فإن الإنفاق الجاري سوف يتقلص أو يقل. إلا أنه يلاحظ أن درجة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي يكون أشد انحدارا من انحدار منحني الإنفاق الجاري وهذا مرتبط بطبيعة مرونة هذا النوع من الإنفاق الذي يجد فيه صاحب القرار صعوبة كبيرة في تقليصه وضغط فقراته.

• حساسية الإنفاق الاجتماعي:

¹ سلمانى فريده دراسة اثر النفقات العمومية علي النمو الاقتصادي بتقنية التكامل المشترك، مذكرة ماستر، البويرة. 2014/ 2013 ، ص 14.

يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاهها معاكسا لمسار منحى النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصّصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك. أما في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولاً إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي لأن المطالبة بإعانات البطالة والدعم بمختلف أشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر من حالة الكساد.

• حساسية الإنفاق الاقتصادي:

إن حساسية الإنفاق العام الاقتصادي ترتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل دولة حارسة غير متدخلة يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي اتجاهها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي وهذا طبيعي تبعا لأسلوب حيادية المالية العامة. أما في ظل دولة متدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية لأن الدولة وبحكم مهامها التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي لمواجهة حالة الكساد، وتتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الانتعاش.

3-العوامل المالية:

من بين المحددات للنفقات العامة قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة إن القدرة التمويلية للاقتصاد تتعلق بمقدرتين أساسيتين الأولى مقدرته على تحمل العبء الضريبي "المقدرة التكلفة" والثانية "المقدرة الإقراضية" والمتمثلتان فيما يلي :

• المقدرة التكلفة:

تتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل تيارات الإيرادات العامة عن طريق الضرائب.

• المقدرة الإقراضية:

أما فيما يتصل بالمقدرة الإقراضية فإنها تعني مقدرة الدخل القومي على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية. هذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على عاملين رئيسيين أولهما حجم الادخار المستخلص من الدخل القومي، وثانيهما توزيع الجزء المدخر بين مجالات الإقراض الخاص والإقراض العام.¹

المطلب الثالث: فعالية النفقة العامة لترشيد الإنفاق العام

مفهوم ترشيد الإنفاق العام

¹-سلماني فريدة ، المرجع السابق ، ص ص 16، 15.

-هو الالتزام(الفعالية) في تخصيص الموارد و(الكفاءة) في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.¹

-هو ان تحقق النفقات العمامة الاهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على احين وجه ممكن والحيلولة دون اساءة استعمالها او تبذيرها في غير اغراض المنفعة العمامة.²

يمكن القول ان فعالية النفقة العمامة هي مدى مقدرة النفقة العمامة تحقيق الاهداف المسطرة للوحدة الحكومية، طبقا لمعايير يتم تحديدها مسبقا، ويمكن وصف الوحدة الحكومية التي تستطيع تحقيق اهدافها بأنها وحدة فعالة، وبأنها أقل فعالية اذا لم تحققها بالشكل المطلوب، او حققت جزءا منها فقط، بينما توصف بأنها غير فعالة بالمرة، اذا لم تستطع تحقيقها أبدا.

خلاصة الفصل:

إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العمامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية وترجع أهمية هاته النفقات العمامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العمامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العمامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة.

¹ -علي عبد الله، اثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص8.

² -Kalika. Michel, « Structures d'entreprises : Réalités, déterminants, performances », Editions economica, Paris, 1995, p328.



الفصل الثاني:
الجماعات المحلية
ميزانية

تمهيد:

تعتبر ميزانية الجماعات المحلية الصورة العاكسة لنشاط الجماعة و سياستها المنتهجة، باعتبارها تظهر في جانبها أوجه النفاق و الموارد، و من جهة أخرى نجد أن الجماعات المحلية في الجزائر طبقا أحكام المادة 15 من الدستور تتمثل في البلدية و الوالية، والتي متعهما التشريع بالاستقلالية المالية وذلك بأن خص لهما بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتهم و مواردهم، و حتى تؤدي هذه الميزانية وظائفها حسب ما هو مخطط له فهي تحتاج الى قدر كاف من الحيوية المالية و التي تعد احد المتطلبات الضرورية لتقوية و تدعيم دورها، وكذا محدداساسيا في تحقيق أهدافها.

المبحث الاول: ماهية الجماعات المحلية

المبحث الثاني: ماهية ميزانية الجماعات المحلية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الاول: ماهية الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة ، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية ، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، و التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات الإدارية المنتخبة، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة.

فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم ، ولاية و بلدية و بالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين.

المطلب الاول: مفهوم الجماعات المحلية

تحتل الجماعات المحلية تهمية كبيرة الباحثين والمفكرين نظرا لكونه حلقة ربط بين المواطن والسلطة المركزية، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى:

اولا: تعريف الجماعات المحلية

نتطرق الى بعض التعاريف التي تناولت الجماعات المحلية والمتمثلة في:
- يمكن ان تعرف الجماعات المحلية على انها: وحدات ادارية محلية تتكون من مجالس منتخبة، لها استقلالية مالية وادارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الاهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق المراقبة للسلطة المركزية.¹
- كما عرفت الجماعات المحلية بأنها جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها تعمل على تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة في مجالات مختلفة ومنها السكن والتشغيل والنقل والتهيئة العمرانية.²

نستنتج من التعاريف السابقة ان:

- الجماعة المحلية وحدة جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة تتوالى تسيير وتقديم خدمات عامة للمواطنين وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

ثانيا: أهمية الجماعات المحلية

للجماعات المحلية أهمية كبيرة والمتمثلة في:³

- ✓ تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: من خلال اشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية؛
- ✓ تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، كانشاء هيكل تساعد الدولة في الدور المنوط بها؛
- ✓ تعمل الجماعات المحلية بأسلوب الادارة المحلية الذي يؤدي الى تحاشي البطيء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية وذلك من خلال مشاوركة المواطن في اعداد واصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات محلية ومشروعات ذات العائد المحلي؛

1 - بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية- دراسة حالة لبلدية العفرون "البلدية"، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العدد الاول، 2016، ص77.

2 - سوامس رضوان، محاضرة حول ميزانية الدولة والجماعات المحلية، للسنة الثانية ماستر ميزانية الدولة، ص3.

3 - سوامس رضوان، مرجع سبق ذكره، ص5.

✓ تتبنى الجماعات المحلية نظام الادارة المحلية في توزيع المال العام فيتم بمشيئة اهالي الوحدات الادارية اضافة الى ما يدفعه اهالي الوحدة الادارية من الضرائب المحلية، ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية؛

✓ تقوم الجماعات المحلية المحلية ببسط الاجراءات والقضاء على الروتين فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين، وبذلك تحل المشاكل المحلية بدلا من الرجوع الى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية

تتمثل خصائص الجماعات المحلية في:¹

1. الاستقلال الاداري:

معناه انشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في اطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية، حيث تتحقق الاستقلالية الادارية في الجماعات المحلية من خلال:

-وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية؛

-تمتع الهيئات الاقليمية بالشخصية المعنوية من خلال اعطاء بعض الاجهزة الاستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.

وان اعضاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق القدر من الحرية في التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب ان تمنح به في مواجهة السلطة المركزية، مما يؤدي هذا الى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات المحلية من الناحية الفقهية والقانونية.

تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب: لا ينبغي ان تمنع المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها بل لا بد من الاخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس او غالبيتها على الاقل.

وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا:

- تخفيف العبء عن الادارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها؛
- تجنب التواطىء وتحقيق الاسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية؛
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية.

2. الاستقلال المالي:

يعني هذا توفير موارد مالية خاصة بالجماعات المحلية تمكنها من اداء مهامها الموكلة اليها، واشباع حاجيات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للاموال الخاصة، بالاضافة

¹ - بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص78.

الى ذلك فان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بادارة ميزانيتها بحرية وذلك في حدود ما عليها السياسة الاقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي.

كما تخضع ميزانية الجماعات المحلية الى قيود مفروضة عليها بموجب قوانين تضعها السلطة المركزية وتمثل القيود في مبدأ التوازن لميزانية الجماعات المحلية اذ تفرض عليها السلطة المركزية النوازن الفعلي لميزانيتها العامة للدولة، مثلا يجب على المجلس الشعبي الولائي ان يصوت على ميزانية الولاية على اساس التوازن، على هذا الاساس فان ميزانية الجماعات المحلية حتى ولو تمت المصادقة عليها من قبل المجلي الولائي الشعبي او البلدي لا يمكن تنفيذها الا بعد مصادقة السلطات الوصية، السلطة الوصية بذرها يحق لها الرفض او القبول او تعديل النفقات والايرادات في الميزانية المحلية، في حالة عدم التصويت على الميزانية يتوازن ايراداتها مع نفقاتها يقوم الوالي بتنفيذها فورا حيث ان القاعدة العامة تفرض توازن الميزانية المحلية، اما السلطة الرقابية فان لها كل الصلاحيات ما يمكنها من فرض احترام هذا التوازن.

المطلب الثالث: مقومات واهداف الجماعات المحلية

نتطرق من خلال هذا المطلب الى مقومات واهداف الجماعات المحلية من خلال الاتي:

اولا: مقومات الجماعات المحلية

يعتبر نظام الادارة المحلية اسلوبا اداريا بمقتضاه يقسم اقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي، فهذا النظام يقوم على عدد من المقومات الاساسية. ويمكن ابراز ابعاد كل مقوم من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي:¹

1- تقسيم اداري لاقليم الدولة:

يشير هذا المقوم الى ضرورة وجود تقسيم اداري لاقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون الا بتوفي وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الانتماء، يتوقف نوع التقسيم الاداري لاقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الادارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في اقليم الدولة، في هذا الاطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضوع الاعتبار عند تقسيم اقليم الدولة لاغراض الادارة المحلية، اهميتها:

¹ - بسمة عولدي، " دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة، 2003، ص16-18.

-تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية، اي مدى قدرة الوحدة المحلية للحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطي جزء كبير من نفقاتها، فهذا يتطلب حجما ادنى من السكان الذين يكفون باداء الضرائب والرسوم الى السلطات المحلية المعنية.

2-المجالس المحلية المنتجة:

من الضروري ادارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتجة تمثل الادارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنين ادري بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالاسلوب الذي يروونه مناسبا.

الاصل ان تشكيل المجالس المحلية يكون بالانتخاب المباشر، ذلك ان الباعث على نشأة نظام الادارة المحلية باعث سياسي، وهي الاقرب الى الأهالي ماديا ومعنويا، بالاضافة الى ان الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية ولان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية تقوم اساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والادارة والتنفيذ.

3-التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية:

يكون استقلال الوحدات المحلية اداريا باستقلالها المالي وتبعا لاستقلالها بموارد مالية ذاتية تكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي تتمتع بحرية تامة في انفاق اموالها، فلا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال اللاداري، لكنه يسهم ايضا في دعم مبدئ الادارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلية.

4-رقابة الحكومة المركزية على السلطات المحلية:

تقوم على عدة أسس من أهمها ان السلطات المحلية تتفاوت في القوة المالية تبعا لما يأتي لكل منها من حصيلة الموارد المالية المقررة لها، الامر الذي يتطلب مراقبة اعمال هذه السلطات بالاضافة الى ان الجماعات المحلية تتفاوت في احجامها، طبيعة اقتصادها ومستوى سكانها الاجتماعي والثقافي، احيانا قد تغالي بعض السلطات المحلية في اسعار الضرائب المحلية للحصول على تكفي لمواجهة الحاجات المحلية، مما يستدعي الامر تدخل الحكومة المركزية لتحديد حد اعلى لأسعار الضرائب بين السلطات المحلية المختلفة.

● **المشاركة الشعبية:** تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي العمال الخاصة بالتنمية المحلية تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنون من مشكلات وحاجات فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنون أفراد وجماعات وألويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

● **التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط:** يمكن اعتبار التنمية المحلية على

أنها تلك العملية المخططة للتعبئة الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع المستويات.

عند التحدث عن التنمية المحلية كهدف أساسي للإدارة المحلية فإنه كي تحدث على الوجه المطلوب لا بد أن تكون مخططة، أي ان التخطيط هو أحد المقومات الضرورية لأي نظام للإدارة المحلية.

● **توفر العنصر البشري:** يعمل العنصر البشري على إنجاح التنمية المحلية والتي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام وتدبير التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتنفيذها، وذلك يجب أف تتوفر لدى وحدات الإدارة المحلية للموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في جميع عمليات التنمية منذ رسم الخطة إلى غاية تنفيذها وهو عمل الزامي.

● **مقومات قانونية:** تعتبر مقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية فيمكن استخلاص أن المقوم الخاص بضرورة ذاتية لدعم استقلالها الإداري والتقليل من اعتمادها على الحكومة المركزية في الحصول على إعلانات حكومية، هو الركن الأساسي لقيام نظام إدارة محلية ناجحة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن توافر الموارد المالية الذاتية المحلية أمر لا بد منه لكي تقوم الوحدات المحلية بالاهداف التي تسعى الى تحقيقها.

ثانيا: اهداف الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية الى تحقيق عدة اهداف، ومن جملة الاهداف نذكر ما يلي:¹

1. الاهداف السياسية:

ترتبط بمقومات الادارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وانماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي اطار تلك الاهداف يمكن ذكر الاهداف الفرعية التالية:

-التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين اهم الجماعات التي تشترك الحكومة المركزية اختصاصها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والاسكان والثقافة والامن وغيرها؛

-الديمقراطية: تعني حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي:

1 - أحمد بالجيلالي، إشكالية عجز البلديات، رسالة ماجستير، قسم تسير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص20.

- ان ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن الى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما ان تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الافراد بالدور الذي يؤديه اتجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه ان يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية؛
- تتيح فرصة تدريب القيادات واعدادها لشغل مناسب سياسية اعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى قومي؛
- تسمح الادارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكنه من التميز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار التكافؤ ومناقشة القضايا المهمة مثل ايرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي؛ كما ان نظام الادارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات بما يكرس مبدأ حكم الناس لانفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في ادارة الشأن العام، مما يؤدي الى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

2. الاهداف الادارية:

تتلخص الاهداف الادارية للجماعات المحلية فيما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية؛
- التخفيف من أعباء الاجهزة الادارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها الاجهزة الادارية في ظل الاسلوب المركزي؛
- اتاحة فرص تجريبية نظم ادارية مختلفة على مستوى ضيق وحدود لبحث مدى امكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة؛
- تساهم في تحقيق الكفاءة الادارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول اولويات لشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الادارات المركزية الحكومية وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.

3. الاهداف الاجتماعية:

يمثل نظم الادارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية نذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية إجتماعية اتجاه المواطنين؛
- إذ لا بد أن يعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم واحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية ببسر وسهولة.

- شعور الفرد داخل الجماعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولية نحو تطوير روح المواطنة الحرة؛
- كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، وهو ما ينعكس إيجابيا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالإنتماء للوطن.

المبحث الثاني: ماهية ميزانية الجماعات المحلية

تعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، في الجزائر تعتبر البلدية الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية، نظرا للدور الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الإدارة والمواطن، وللجماعات المحلية ميزانية خاصة بها والتي تعرف بميزانية الجماعات المحلية.

المطلب الاول: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

نتطرق الى بعض التعاريف التي تطرقت الى ميزانية الجماعات المحلية وهي:
- ميزانية الجماعات المحلية فهي النفقات والإيرادات التي تمكن الجماعات المحلية الإقليمية (البلدية والولاية والولايات المنتدبة) من ممارسة المهام الموكلة لها وإشباع حاجيات المواطنين في حدود ما يسمح به القانون حيث تتمتع هذه الجماعات المحلية بالاستقلالية المالية مما يسمح لها بحرية إدارة ميزانيتها في حدود ما تمليه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.¹

-تعرف انها: المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة، وهي تعكس بذلك الخطط والاتجاهات من أجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين.²
-ويمكن تعريفها انها: تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المخصصة، تمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها.³

نستنتج من التعاريف السابقة ان ميزانية الجماعات المحلية:

-كشفت توقعات خاص بالنفقات والإيرادات السنوية للبلدية وهي أيضا جدول ترخيص وتسيير يسمح بالسير الافضل للمصالح البلدية.

¹ بلعروسي احمد التيجاني، قانون المحاسبة العمومية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 62.

² عبد الرزاق الشخيلي، الإدارة المحلية، دار الميسرة للنشر، عمان، 2001، ص 132.

³ جمال العمار، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص 34.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية المحلية

للميزانية المحلية عدة مبادئ تقوم عليها وهي:¹

➤ مبدأ السنوية:

يعني هذا المبدأ استغلال كل دورة محاسبية على الأخرى والمتمثلة في سنة حيث ان إيرادات الجماعة المحلية ونفقاتها تتحدد وتتجدد كل سنة وذلك لان فترة سنة معقولة لتنبؤ بحصيلة الإيرادات وحاجيتها الى النفقات واذ زادت الفترة المحاسبية عن سنة فان ذلك يؤدي الى اضعاف الرقابة على الاموال العمومية.

➤ مبدأ وحدة الميزانية:

ويعني هذا المبدأ ان تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وتتمكن اجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية، كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

➤ مبدأ التوازن:

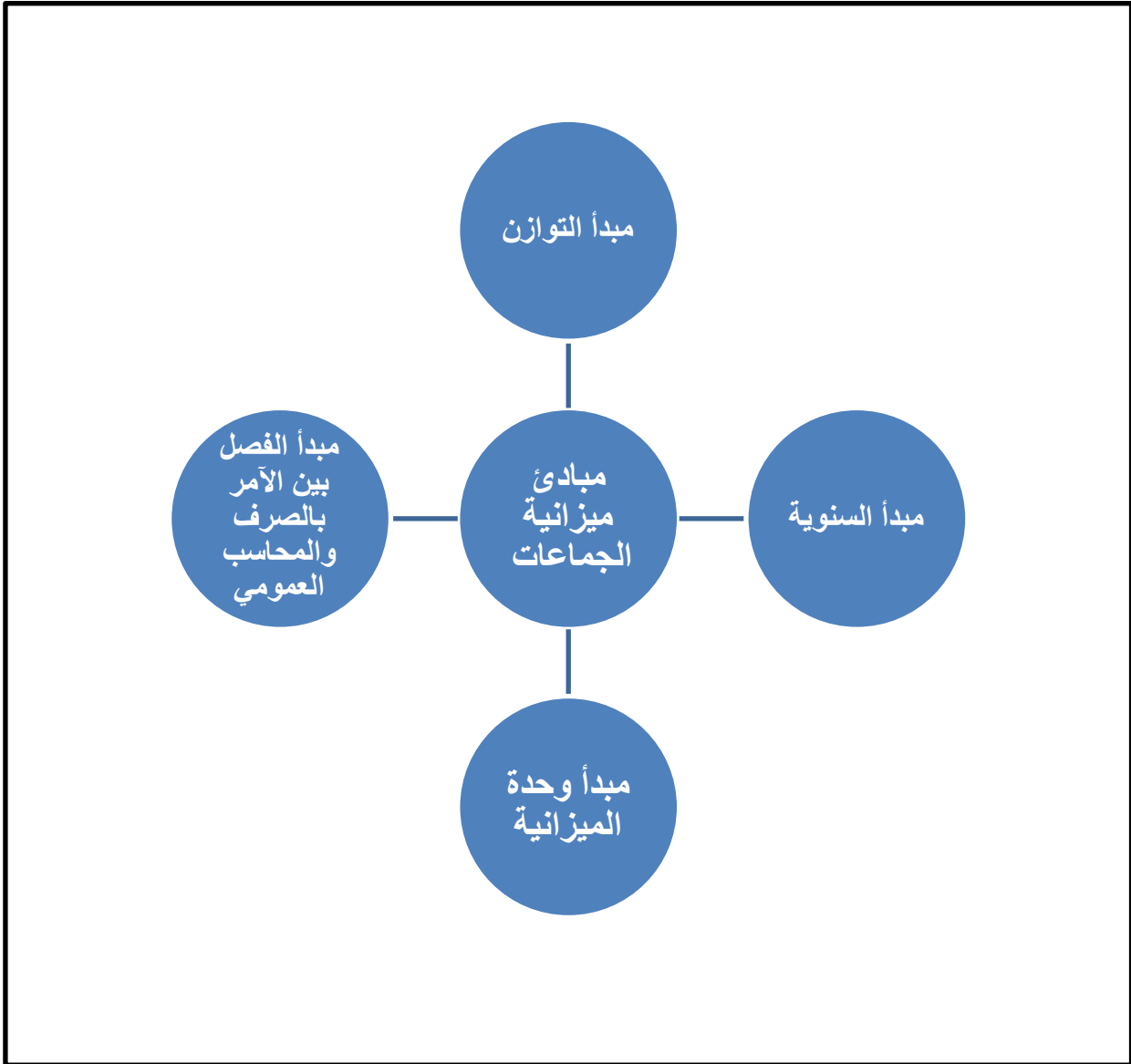
حسب نص المادة 183 من قانون البلدية فانه لا يمكن المصادقة على الميزانية اذ لم تكن متوازنة او لم تنص على النفقات الاجبارية.

➤ مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي:

يرتكز المرسوم المنظم للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية على مبدأ أساسي هو الفصل اساسا في اطار عملية تنفيذ الميزانية فالمهمة الاولى ذات طابع اداري يقوم بها الأمر بالصرف، والثانية ذات الطابع المحاسبي يقوم بها المحاسب العمومي، وهذا لضمان حماية الأموال العمومية.

الشكل رقم(05): مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

¹-شباب سهام، اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012، ص99.



والاختيارات التي تقترح، كما تتم صياغة مشروع الميزانية وهذا فيما يخص جانب الإيرادات والنفقات، إذن يمكن القول أن التحضير يستند إلى عدة وثائق منها:¹ *بطاقة حساب الضرائب: تحصل عليها البلدية كل سنة من مصالح الضرائب للولاية والتي تحدد التنبؤات الجبائية بالنسبة للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة لكي تسجل في ميزانية البلدية.

1. **المتدخلون في التحضير:** يعود تحضير الميزانية إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي بمساعدة الأمين العام للبلدية ورؤساء المصالح والتي تعرض بعد ذلك على أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

¹-جليل زين العابدين، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والاجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني، ديسمبر 2012، جامعة تلمسان، ص172.

2. التصويت ومناقشة الميزانية: بعد ما يتم إعداد ودراسة الميزانية البلدية، تعرض من أجل الدراسة على لجنة المالية التي يمكنها إدخال بعض التعديلات دون المساس بالاعتمادات الخاصة ، مداوات المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالميزانية لا تختلف عن باقي المداوات.

إن معاينة الميزانية من طرف المجلس مسألة إلزامية بهذا يمكن للمجلس قبول الميزانية أو رفضها أو تعديلها أو المطالبة بمشروع آخر وهذا ما يطلق عليه البعض نتائج التصويت كما أن التصويت يجب أن يكون على ميزانية متوازنة(تساوي الإيرادات والنفقات) ويتم أيضاً على كل فصل ومادة.

يصوت لزوما على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر في السنة التي تسبق سنة تطبيقها ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية (التي تطبق فيها) فقط على التغييرات التي مست الميزانية الأولية.

المصادقة على الميزانية: تقدم الميزانية للمصادقة عليها إلى السلطة الوصية المختصة بالنسبة للبلديات الأقل من 50000 نسمة تعتبر الدائرة في السلطة الوصية وبالنسبة للبلدية التي يفوق عدد سكانها 50000 نسمة تعتبر الولاية السلطة الوصية، وبالنسبة للولاية تعتبر وزارة الداخلية والجماعات المحلية هي السلطة الوصية لها.

-يمكن للوالي ان يسجل تلقائيا النفقات الإجبارية في حالة عدم إدراجها من طرف المجلس الشعبي البلدي؛

-عندما يصوت المجلس على ميزانية غير متوازنة فان الوالي يرجعها خلال خمسة عشر (15) يوما التي تلي استلامها، الذي يطرحها من جديد على المجلس الشعبي البلدي في عشرة (10) ايام، وفي حالة التصويت عليها دون توازن يتولى الوالي ضبطها تلقائيا.(155 من القانون 08-90).

في حالة تاخر اعتماد الميزانية لسبب من الاسباب فانه يجرى تطبيق نظام الميزانية (1/12) بالنسبة للالتزام وصرف النفقات في حدود الاعتمادات المسجلة السنة الماضية.

اما بالنسبة للإيرادات فانه يواصل تنفيذ احكام ميزانية السنة الماضية (المادة 151 من قانون 08/190 المتعلق بالبلدية).

II. تنفيذ الميزانية:

1. المتدخلون في عملية التنفيذ: المقصود بالمتدخلين في عملية التنفيذ الاعوان

المرخص لهم قانونا حصرا لتنفيذ الميزانية، وهنا يكون الامر بالصرف يختلف في مهامه عن المحاسب العمومي فالذي يقرر ويتابع عمليات الميزانية ليس هو المكلف بمسك الاموال و تسديد النفقات وهذا وفقا لمبدأ الفصل بين وظيفتي الامر بالصرف والمحاسب العمومي تطبيقا لنصوص القانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

- **الامر بالصرف:** هو كل شخص له صفة تمثيل الدولة بالنسبة للمصلحة او المؤسسة العمومية التي يكون على راسها فيمكن القول انه كل شخص مؤهل لاثبات دين (حق) لهيئة عمومية وتصفيته والامر يدفعه، المادة 23 من قانون المحاسبة العمومية 21/90.
- **امين الخزينة البلدي(المحاسب العمومي):** يعتبر امين الخزينة (محاسب) عمومي بالبلدية وهو معين من طرف وزير المالية، ويقوم في مجال الايرادات بالتحصيل ومجال النفقات بالدفع.
- 2. **مراحل تنفيذ الميزانية:** عملية تنفيذ الميزانية هو عملية من عمليات تنفيذ المالية العمومية، فالقاعدة هنا هي القيام بتحصيل الايرادات وتنفيذها، ثم القيام بالنفقات (تنفيذ النفقات)، عكس حساب الميزانية (عملية التحضير) فالقاعدة هي حساب النفقات ثم حساب الايرادات (اي مصادر التمويل) وهنا سوف نقسم هاته المراحل الى:
أ-مجالات النفقات:
- ✦ **الالتزام (دور الامر بالصرف):** هو الصرف الذي يؤدي الى نشوء التزام اتجاه الغير، وهو الامر الذي يثبت بموجبه نشوء الدين.
- ✦ **التصفية (دور الامر بالصرف):** يعبر عن (قاعدة اداء الخدمة) او ما يسمى كذلك (بقاعدة الحق المكتسب). وهي التحقق من وجود الدين (الالتزام) به وتم تحديده وضبط مبلغه " ما عدا الصفقات " فهي تخضع لشروط خاصة.
- ✦ **الامر بالصرف (دور الامر بالصرف):** ويكون باصدار حوالة للدفع، ويمثل الامر بالصرف لفائدة المدين وهو موجه للمحاسب من اجل الدفع ويعتبر تاريخ 15/03 من السنة الموالية كآخر اجل للامر بالصرف.
- ✦ **الدفع (دور المحاسب):** وهو اجراء يتم بواسطة ابراء الدين العمومي ويلعب المحاسب هنا دور مهم في مراقبة قانونية النفقة ولذا يجب عليه التأكد من:
-مطابقة العملية للقوانين المعمول بها صفة الامر بالصرف او المفوض له، شرعية عمليات تصفية النفقات، توفير الاعتماد، تبرير اداء الخدمة، الديون التي لم تسقط اجلها وانها محل معارضة، الطابع الابرائي للدفع.
ويحدد تاريخ الدفع ب31/03 من السنة الموالية للسنة المالية.
- في مجال تنفيذ النفقات، وعلى مستوى المحاسب العمومي لا بد الاشارة الى مبدأ الفصل بين الامر بالصرف والمحاسب اي بين رئيس البلدية وامين الخزينة وفقا لقواعد المحاسبة العمومية التي ينص عليها القانون 90/21 فالمحاسب بإمكانه رفض دفع نفقة او مجموعة من النفقات التي يتحصل بموجبها على امر بالتسديد من طرف الامر بالصرف وهذا الاخير بإمكانه تسخير المحاسب لدفع النفقة.

- **الرفض:** بعد الرقابة على النفقات بإمكان المحاسب رفض التسديد مع تقديم مبررات صحيحة تتعلق بعدم قانونية النفقة وليس عدم ملائمتها، ويترجم الرفض كتابيا ويرسل الى الأمر بالصرف؛
 - **التسخير:** يسمح لرئيس البلدية بصفته الأمر بالصرف، بتنفيذ النفقة المرفوضة على ان يتحمل مسؤوليته في ذلك، اذا ما تبين بعد ذلك عدم قانونية النفقة يقوم المحاسب في أجل 10 ايام بارسال تقرير الى وزارة المالية عن طريق السلم الاداري.
- ب- مجال الإيرادات:** تشمل عملية الإيرادات اربعة مراحل؛ هي الاثبات، التصفية، الأمر بالتحصيل والتحصيل.

✦ **الاثبات (دور الأمر بالصرف):**

هو عملية تكريس حق الدين العمومي، أي تكريس الحق قانونيا مثل: تحديد الوعاء الضريبي.

✦ **التصفية (دور الأمر بالصرف):**

هي عملية تحديد مبلغ الدين الواجب تحصيله) مثل مبلغ ضريبة، نسبة الضريبة، او الرسم، الغرامة) وذلك باصدار وثائق تحدد ذلك وهي عملية تمهيدية لاصدار الامر بالتحصيل ومن هذه الوثائق: جداول للتنفيذ مثل العقارات الخاضعة المبنية والغير مبنية..

✦ **الأمر بالتحصيل (دور الأمر بالصرف):**

ويصدره الأمر بالصرف (رئيس المجلس الشعبي البلدي)، ويتم التحصيل الى غاية الأمر 31/03 من السنة الموالية لتنفيذ الميزانية.

✦ **التحصيل (دور المحاسب العمومي):**

وهو اجراء يقوم به المحاسب (امين الخزينة البلدي)، وهناك:

- **التحصيل الودي:** وهو اشعار المدين واعطائه مهلة تسديد ما عليه؛
- **التحصيل الجبري:** عدم استجابة المدين في الفترة المحددة في التحصيل الودي (اي التخلي عن التسديد) ويصبح الامر هنا امر تنفيذي وتسمى بالبيانات التنفيذية (سند تنفيذي).

يمسك كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي محاسبة ادارية منظمة من اجل متابعة كل مراحل تنفيذ الميزانية والتي تتوج في الاخير بوضع حسابين احدهما الحساب الاداري ويعد الأمر بالصرف والآخر حساب التسيير ويعد المحاسب العمومي زيادة على مسك اجباري لمحاسبة البلدية.

أ/ **الحساب الاداري:**

هو حساب ميزانية يعده رئيس المجلس البلدي اي انه حساب يبين تنفيذ الميزانيات بصورة ادق ومستوى انجاز التقدير الجزافي المصوت عليه من طرف المجلس الشعبي البلدي، ويعرض بواسطة جداول حسب تسلسل فصول ومواد الميزانية.

الفصل الثاني: المحلية

ميزانية الجماعات

يتم اعداده قبل 31/03 من السنة الموالية ويعبر عن وثيقة اجبارية تسهل عمليات الرقابة المختلفة على الميزانية خاصة وان الوثائق الاخرى (الميزانية الاولية، الميزانية الاضافية، والترخيصات الخاصة والاعتمادات المسبقة)، ما هي الا وثائق تنبؤية في حين ان الحساب الاداري يعبر عن النتيجة الحقيقية المنجزة من طرف البلدية.

ب/حساب التسيير:

وهو حساب يعده امين الخزينة البلدي وهو يقترب من الحساب المالي اكثر من الحساب الاداري، لاحتوائه على حساب ميزانية مفصل وهو يخضع للرقابة ويقدم لأمانة الضبط لدى مجلس المحاسبة المختص اقليميا قبل 30/06 من السنة الموالية.

المطلب الرابع، اليات تحقيق فعالية النفقات العمومية في الميزانية الجامعات المحلية اولا: ماهية فعالية النفقة العامة

-تعتبر الفعالية اداة من ادوات مراقبة التسيير في المنظمة وهذا من منطلق ان الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة.

-كما تعتبر الفعالية انها اقدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول الى النتائج المرتقبة.¹
-اما فعالية النفقة العامة تعرف: قدرة الوحدة الادارية في تحقيق اهدافها في اطار مجموعة الاعمال داخل نشاط حكومي معين.

ثانيا: علاقة الفعالية بالكفاءة

-تعرف الكفاءة على انها: القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات، والنشاط الكفاء هو النشاط الاقل تكلفة.

-وتعرف ايضا انها: تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلا تعظيم المخرجات على اساس كمية معينة من المدخلات، او تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول الى حجم معين من المخرجات.

ان اظهار الفرق بين الفعالية والكفاءة يتم من خلال ابراز المعنى الذي تأخذه، وعليه نقول انه عادة ما ينظر الى مصطلح الفعالية من زاوية النتائج، اي استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، التي تختص ببلوغ النتائج، اي العلاقة الموجودة بين الفعالية والكفاءة ليست بالضرورة ايجابية، بل قد تأخذ اتجاهين متعاكسين.

تسيير ميزانية الجماعات المحلية يعتمد علمنطلق الوسائل ، إذ يتم تخصيص الإعتمادات للمصالح المختلفة التابعة لها حسب الوسائل المتاحة ، دون التركيز على تحقيق فعالية النفقات العامة و بالتالي تحقيق الاهداف المحددة مسبقا , ونخص بالذكر نفقات التسيير لأن

¹ - محمد عبد الفتاح العشماوي ، نموذج مقترح لتحسين بيئة القياس المحاسبي لإنتاجية و فعالية النفقة بالقطاع الحكومي باستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات، بحوث وأوراق عمل ، ملتقى " ادوار المحاسبين و مراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات المنعقدة في القاهرة " مصر مايو 2007 ، ص154.

نفقات الاستثمار والتجهيز حاليا في الجزائر تسير على أساس برامج لها اهداف لكن دون أن تخضع إلى التقييم أو ما يعرف بمقاييس الأداء.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد التطرق من خلال المبحثين السابقين الى الجامعات المحلية وميزانية الجامعات المحلية من تعريف ومبادئ ومراحل اعدادها، نتطرق من خلال هذا المبحث الى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا.

المطلب الاول: الدراسات السابقة المباشرة

نتطرق من خلال هذا المطلب الى الدراسات السابقة المباشرة التي تناولت موضوع دراستنا وهي:

1-دراسة عباس عبد الحفيظ بعنوان " تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجامعات المحلية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012/2011. وقد توصل الى مجموعة من النتائج اهمها:

-ظاهرة ازدياد النفقات العامة المحلية تعتبر احدى السمات المميزة للمالية المحلية وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة بالنسبة للجامعات محدودة الموارد العاجزة لتغطية هذه الزيادة؛
-النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجامعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق اهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة؛
تعتبر ميزانية الجامعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح الجامعة المحلية، وعملية تحضيرها وتنفيذها تتم في الإطار الذي حدده القانون وتتم هذه العمليات تحت أعين هيئات رقابية مختلفة لضمان شرعيتها ومصداقيتها.

2-سهام مزروع بعنوان " تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجامعات المحلية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2019/2018.

وقد توصلت الى مجموعة من النتائج اهمها:

-الميزانية التقليدية، وهي التي تستخدمها الجامعات المحلية وتمثل جوهر النظام المحاسبي للجامعات المحلية؛

¹-عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجامعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص93.

-من الضروري ترشيد الانفاق العام وذلك من خلال مراعاة الاولويات في عملية الانفاق وكذلك التخفيض من نفقات التسيير واستثمار هذه المبالغ في مشاريع مجدية وفعالة؛
-توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لا تتسم برشادة لانعدام شروط الحوكمة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالنفقات العمومية

نتطرق من خلال هذا المطلب الى الدراسات التي تناولت النفقات العمومية:

1-سليمانى فريدة بعنوان "دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة البويرة، 2012/ 2013.

وقد توصلت الى مجموعة من النتائج اهمها:

-ان تطور مفهوم النفقات العمومية تابع لتطور مفهوم ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن الجدل لم يعد قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في الاقتصاد بل يدور حول حجم هذا التدخل والعمليات التي يشملها، وتعتبر النفقات العمومية الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛

-ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه بالشكل الذي يضمن دعم عملية النمو الاقتصادي؛

-كل من سلسلتي النمو الاقتصادي والنفقات العمومية غير مستقرتين وهما متكاملتان من الدرجة الأولى.

2-شراك رابح، شراك زبير بعنوان " النفقات العامة" مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد4، العدد1، 2021.

وقد توصل الى مجموعة من النتائج اهمها:

-تعود اهمية النفقات العامة الى كونها الاداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها؛

-تعكس النفقات العامة كافة جوانب الأنشطة العامة.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الخاصة بميزانية الجماعات المحلية

نتطرق من خلال هذا المطلب الى الدراسات التي تناولت النفقات العمومية:

1-عبد الحق فديمة بعنوان " ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الاول، جامعة الجزائر.

وقد توصل الى مجموعة من النتائج اهمها:

-يجب اصلاح الجماعات المحلية اصلاحا جادا وفعليا يأخذ كامل الجوانب؛

-الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع الواقع المحلي.

2- بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، بعنوان " دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية دراسة حالة لبلدية العفرون" البليدة"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد الأول، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، 2016.


توصلا الى مجموعة من النتائج اهمها:

-
- حسب المعلومات و الاحصائية المتحصل عليها من بلدية العفرون، عدم وجود جمعيات تنموية و بالتالي عدم امكانية ترقية المجتمع المحلي أو تمثيله أما السلطات العمومية بتقديم انشغالاتهم و مشاكلهم؛
 - تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر، وتعميم مفهوم " لجان الأحياء".

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل توصلنا إلى أن ميزانية الجماعات المحلية تعد أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية و عملية تحضيرها وتنفيذها تتم طبقا لإطار الذي حدده القانون، حيث تتم هذه العملية تحت أعين هيأت رقابية مختلفة لضمان شرعيتها و مصداقيتها، فهي تحتاج لتغطية الوظائف المتعددة التي تتوالها في مختلف الميادين المنوطة بها الى موارد ذاتية تضمن لها نجاح دورها من خلال المساهمة في تطوير الاقتصاد، وكلما زادت هذه

الموارد وحسن استغلالها في الميزانية زادت فعالية الجماعات المحلية وأمكنها ذلك من حاجيات السكان المتزايدة، مما يؤدي إلى ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه.



الفصل الثالث: دراسة حالة
ولاية خنشلة

تمهيد:

بعدها تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإطار النظري للنفقات وميزانية الجماعات المحلية، وكذا تقييم فعالية النفقات العمومية في ميزانية الجماعات المحلية، سنحاول في الجانب الميداني تبيان دور النفقات العمومية وفعاليتها في ميزانية الجماعات المحلية، انطلاقاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال بعض الأدوات الكيفية والكمية، ومن ثم محاولة تفسير النتائج، ولقد تمت هذه الدراسة في ولاية خنشلة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل أربع مباحث

المبحث الأول: تقديم ولاية خنشلة

المبحث الثاني : التصنيف المحاسبي للنفقات المحلية لولاية خنشلة

المبحث الثالث : دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات ولاية خنشلة

المبحث الأول: تقديم ولاية خنشلة

تسعى الجماعات المحلية في ولاية خنشلة جاهدة لاعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية في الولاية والارتقاء بالمجتمع المحلي الى مستويات معيشية أحسن خاصة وأن الولاية تملك المؤهلات و الامكانيات التي تجعل طموحها أمراً مشروعاً.

المطلب الأول : الخصائص العامة لولاية خنشلة

تتميز ولاية خنشلة عن باقي ولايات الوطن بموقعها الجغرافي وبعادات سكانها المتنوعة و المختلفة . نحاول في هذا المطلب التعرف على اقليم ولاية خنشلة و أهم الخصائص العامة لها.

أولا : الموقع و التضاريس

I. الوضعية الجغرافية

الموقع : تقع ولاية خنشلة بشرق البلاد و تحديدا بالجنوب الشرقي القسنطيني ، بجبال الأوراس ، وتبلغ مساحتها 2,9715.6 كلم وهي تتألف من 21 بلدية و 8 دوائر ، و تحدها كل من الولايات التالية: ام البواقي شمالا الوادي جنوبا ، تبسة شرقا ، باتنة غربا ، بسكرة جنوب غربي

التضاريس: تتكون تضاريس ولاية خنشلة من أربعة مجموعات جغرافية كبيرة .

***الجبال :** تتواجد بالخصوص على مستوى المنطقة الغربية للولاية (جبال الأوراس) ، على مستوى المنطقة الوسطى (جبال النمامشة) و الشمال الشرقي عين الطويلة
***الهضاب :** و تقع على مستوى الشمال الشرقي (هضاب أولاد رشاش) و تمتد على تراب بلديتي المحمل و اولاد رشاش .

السهول : تقع بالشمال الغربي للولاية عبر بلديات الرميلة ، الحامة و متوسة ، مع

الإشارة أن المجموعتين الأخيرتين عادة ما يطلق عليها تسمية السهول العليا
***المناطق السهلية :** وتقع بالمنطقة الوسطى للولاية و تتميز بأراضي رملية مع تواجد شطوط ، هذه الأخيرة تمثل نقطة التقاء الأودية التي تصب بجنوب الولاية
المناخ : مناخ الولاية ذو طابع قاري شديد البرودة شتاء و حار و جاف صيفا .

***درجات الحرارة**

-متوسط البرودة - 20°م

- متوسطة الحرارة : + 21,4°م

-درجة البرودة الدنيا المسجلة : - 8.4°م

- درجة الحرارة القصوى المسجلة +42°م

الشبكة المائية :

تشكل مصبات المياه بالولاية من روافد لوادين، جزء منها يصب في الاتجاه الشمالي في محيط الطرف (وادي بغاي ، وادي قايس ، وادي بولفرابس ، وادي طامزة . أما البقية و التي تعد الأودية المهمة دائما (وادي الأبيض ، وادي العرب ، وادي ملاقو و وادي مجر) تتجه نحو الجنوب لتصب في الشطوط .

الوضعية الإدارية :

ولاية خنشلة انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 ، و قد كانت ملحقة ما بين سنتي

1977 و 1984 ،

الى 3 ولايات مختلفة .

- أم البواقي بالنسبة لدائرة خنشلة ؛

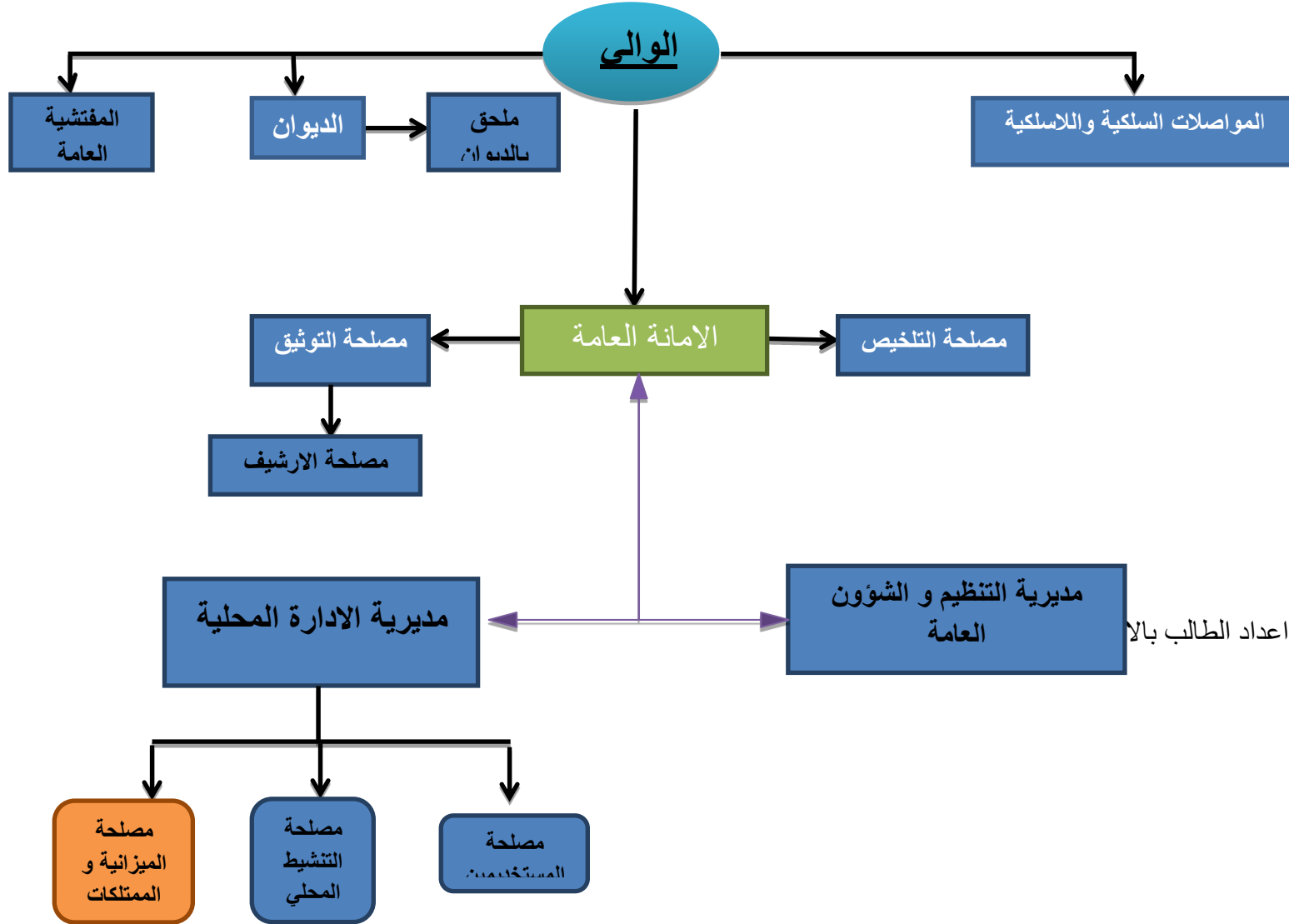
- تبسة بالنسبة لدائرة ششار ؛

-باتنة بالنسبة لدائرة فايس .

حاليا ولاية خنشلة تتكون من 21 بلدية متجمعة ضمن 08 دوائر (من بينها 05 دوائر أنشئت سنة 1990)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية خنشلة

الشكل رقم(06): الهيكل التنظيمي لولاية خنشة



المصدر: من اعداد الطالب بالالا

المبحث الثاني : التصنيف المحاسبي للنفقات المحلية لولاية خنشلة

تترجم ميزانية الجماعات المحلية لولاية خنشلة كل الاهتمامات وانشغالات المواطنين التي تمحورها إدارة الجماعة فتشكل مشاريع وبرامج تهدف لإشباع حاجات سكان الإقليم. فالإطار المحاسبي للجماعات المحلية يعتمد على تبويب نفقات الولاية حسب طبيعتها وحسب المصلحة أو البرامج في نفس الوقت ، أما مدونة الحسابات فإنها تتشكل في سبع فئات ، اقتبست من المخطط المحاسبي الوطني وذلك بعد تعديلها بما يتلاءم مع خصوصية المحاسبة العمومية ¹.

المطلب الأول : فئات مدونة الحسابات .

تتشكل مدونة الحسابات من سبع فئات وهي كالاتي :

الفئة 1 : الأموال الخاصة :

تسجل على مستواها تمويل الولاية لتجهيزاتها إضافة إلى الحركات المالية والاستثمار الاقتصادي .

الفئة 2 : الاستثمار :

تسجل على مستواها عملية اقتناء أو التنازل عن ممتلكات الولاية الثابتة أو المنقولة ، كذلك عملية انشاء وصيانة هذه الممتلكات .

في حين الفئتان 6 و 7 الأعباء و الموارد بطبيعتهما : فيسجل خلالهما الأعباء والموارد المتعلقة بتسيير مصالح الولاية لسنة مالية وعليه فإنه لا يمكن تسجيل أي عملية خاصة بالتجهيز أو الاستثمار أو الأعباء وموارد السنوات السابقة . كما أن الفئة 08 النتائج تحتوي على ثلاث حسابات :

حساب 82 : ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة .

حساب 83 : الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار (الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير) .

حساب 85 : الفائض الإجمالي (نتيجة السنة المالية) .

والفئة 0 : الصفر الخاصة بالإحصائيات : وتحتوي الحساب الوحيد 06 " فائض التجهيز والاستثمار " وتسجل خلاله نتائج هذا القسم في الميزانية .

أما الفئة 9 : تحليلية : وإن كانت جزئية وتضم مجموعات المصالح و برامج العمليات والعمليات خارج البرامج ، وقد تم إنشاؤها لمعرفة كلفة ودرجة تقدم الإنجاز لمختلف برامج التجهيز والاستثمار من جهة وعرض إيرادات ونفقات حسب مجموعات المصالح من جهة أخرى كما أن هذه الفئة تنفرع إلى مجموعات وأبواب تفرعاتها ، ومن مبادئ المخطط المحاسبة للولاية الفصل التام بين قسمي الميزانية بالإضافة إلى ترقيم وضع عناوين المصالح والحسابات وهذا ما يظهر في نفقات الميزانية .

¹ - محمد مسعودي ، ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة ، مذكرة تخرج ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، 2006 ، ص 23

المطلب الثاني: عرض نفقات ولاية خنشلة

ميزانية الولاية تنقسم إلى قسمين، قسم التسيير و قسم التجهيز والاستثمار وبالاعتماد على هذا التصنيف سنستعرض الشكل المحاسبي لنفقات كل قسم.

أولاً: نفقات قسم التسيير لولاية خنشلة:

على خلاف فرع التجهيز والاستثمار الذي لا يسجل إلا العمليات التي تنتمي ملكية الولاية أو تحدث فيها تغيراً ، فإن فرع التسيير لا يسجل إلا العمليات التي تقوم بالحفاظ على نفس الملكية وسير مصالح الولاية وحيث هذه المصالح تدرج ضمن أربعة مجموعات مقسمة إلى أبواب وهي كالتالي :

- المصالح الغير المباشرة .
- المصالح الإدارية .
- المصالح الاجتماعية .
- المصالح الاقتصادية .

الجدول رقم(03):نفقات قسم التسيير

الحسابات	قسم التسيير
60	سلع ولوازم
61	أشغال وخدمات خارجية
62	مصاريف التسيير العام
63	أجور المستخدمين
64	ضرائب ورسوم
65	مصاريف مالية
66	منح وإعانات
67	مساهمات وحصص وأداءات
68	تزويد حساب الإهلاك ومؤنات
69	أعباء استثنائية
82	نتائج وأعباء سنوات المالية السابقة
83	اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ميزانية الولاية.

وسنقوم بتوضيح بعض الحسابات:¹

مصالح الجباية .

1 - الشريف رحمني ، أموال البلديات الجزائرية ، الاعتلال العاجز والتحكم الجيد في التسيير ، دار القصبه للنشر ، الجزائر ، 2003 ، ص 84 .

الحساب 60 **سلع ولوازم** : يجب أن يحتوي هذا الحساب كل المواد ، الأدوات والمواد المستهلكة من طرف مختلف المصالح أو الممنوحة في شكل مساعدات (نشاط إجتماعي) .

الحساب 61 **أشغال وخدمات خارجية** : في هذا الباب توجد حسابات محددة، خصوصا نفقات النقل و الصيانة والتصليح لدى المؤسسة (طرق ، مباني مدرسية ، مساجد ، مقابر الخ) والنفقات المخصصة لاقتناء الأدوات والآلات الصغيرة والكهرباء والماء والغاز وتأمين الأموال العقارية المنقولة .

الحساب 62 **مصاريف التسيير العام** : يغطي هذا الحساب نفقات السير العام لأداء الولاية من تعويضات وضيعة أعضاء الجهاز البلدي ، والمصاريف المهمة والحالات الطارئة إلخ .

الحساب 63 **أجور المستخدمين** : إن تكاليف الموظفين مهما كان مركزهم القانوني (متعاقدين ، مثبتين ، مؤقتين) تقيد في هذا الحساب .

الحساب 64 **ضرائب ورسوم** : تقيد في هذا الحساب الضرائب والرسوم المستحقة الأداء من طرف الولاية . **الحساب 65** **مصاريف مالية** : تقيد في هذا الحساب فوائد القروض التي تؤديها الولاية للبنوك وتكاليف الخدمات ذات المحاسبة المتميزة الغير مستقلة .

الحساب 66 **المنح والإعانات** : تستطيع البلديات أن تقدم إعانات أو علاوات ومساعدات لأشخاص طبيعيين أو معنويين ، خصوصا الإعانات المقدمة لمؤسسات المنفعة العامة والجمعيات الرياضية الولاية والجمعيات الشبابية ، بالإضافة إلى نفقات التشجيع المقدمة للزراعة وتربية المواشي ، والصناعات الحرفية وكذا المساعدات المقدمة للمحتاجين .

الحساب 67 **مساهمات وحصص وأداءات** : إن النفقات التي تظهر في هذا الحساب تتعلق خصوصا بالمساهمات في التكاليف مابين البلديات ومع الغير .

الحساب 68 : تزويد لحسابات الاستهلاك والمثونات .

الحساب 69 **أعباء استثنائية** : يتلقى هذا الحساب نفقات التسيير ذات الطابع الاستثنائي التي لا تدخل في المواد الأخرى للميزانية خصوصا منها تسديد المبلغ غير المستحقة ، الإعانات الاستثنائية المدفوعة

الرواتب المستدركة خلال السنة المالية المنصرمة ، وكل النفقات السابقة التي لا تظهر في الحساب الإداري بالفترة " أرصدة واجبة الإنجاز " 1 .

الحساب 82 **نتج وأعباء سنوات مالية سابقة** : يبين هذا الحساب نتيجة قسم التسيير وأعباء السنوات المالية السابقة التي تم أداءها في سنة موضوع النشاط .

حساب 83 **اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار** : أي القيمة المقطوعة من موارد التسيير لصالح قسم التجهيز والاستثمار والتي تم تحديدها بنسبة 10 % كحد أدنى .

ثانيا : نفقات قسم التجهيز والاستثمار لولاية خنشلة

1 - بلجيلالي أحمد ، إشكالية عجز ميزانية البلديات دراسة تطبيقية لبلديات ، مرجع سابق ، ص 96

وتصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية التجهيز الولاية إلى ثلاثة برامج : برامج الولاية ، برامج حساب الغير ، العمليات خارج البرنامج وهي مصنفة إلى أبواب ، وترتيب المصاريف داخل البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج بقسم التجهيز والاستثمار ، على الحسابات التالية الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : يوضح حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار لولاية خنشلة

الحسابات	قسم التسيير
060	العجز أو الفائض المرحل
10	تزويدات
13	اعانات مسددة من طرف الولاية
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز
16	الإقراضات
17	مداخل القطاع الاقتصادي
21	أموال عقارية و منقولة
23	أشغال جديدة وتصليلات كبرى
24	كوارث
25	سلفيات الولاية لأكثر من سنة
26	سندات و قيم
28	تخصيصات للوحدات الاقتصادية الولائية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ميزانية الولاية

الجدول رقم (05) : حسابات نفقات قسم التسيير لولاية خنشلة

الحسابات	قسم التسيير
60	سلع ولوازم
61	مصاريف المستخدمين
62	ضرائب و رسوم
63	أشغال و خدمات خارجية
64	مساهمات و حصص و اداءات لفائدة الغير
65	منح و اعانات
66	مصاريف التسيير العام
67	مصاريف مالية
68	تزويد لحسابات الاستهلاك و المؤونات
69	اعباء استثنائية
70	منتوجات الاستغلال
71	نتائج الاملاك العمومية
72	نتائج مالي
73	تخصيلات و اعانات و مساهمات
74	ممنوحات صندوق التضامن للولايات
75	ضرائب غير مباشرة

ضرائب مباشرة	76
الرسم الوحيد على القيمة المضافة	77
تقليص الاعباء	78
ناتج استثنائي	79
ناتج اعباء السنوات السابقة	82
الاقطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	83

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ميزانية الولاية

الحساب رقم 06 : العجز

المادة 060 : العجز المرحل (تجهيز واستثمار) .

المادة 105 : رصيد متأخر من إعانات غير مستعملة .

المادة 130 : الإعانات الممنوحة من مواد الولاية .

المادة 131 : التكفل بعجز الوحدات الاقتصادية لولاية (UEW)

المادة 132 : ممنوحات غير واجبة السداد المتداولة في الوحدات الاقتصادية الولاية .

المادة 133 : مصاريف دراسات والبحوث .

المادة 160 : متأخر الاقتراضات المؤجلة .

المادة 240 : اقتناء العقارات .

المادة 241 : اقتناء العتاد والمعدات الكبرى والمنقولات .

المادة 242 : اقتناء عتاد النقل .

المادة 250 : سلفيات الولاية للوحدات الاقتصادية .

المادة 251 : سلفيات الولاية للغير .

المادة 252 : سلفيات لمستخدمي الولاية .

المادة 260 : اقتناء سندات المؤسسات العمومية للاقتصاد المختار .

المادة 270 : تسديد الإقتراضات المحصلة من طرف الولاية .

المادة 271 : ممنوحات واجبات لسداد للوحدات الاقتصادية للولاية .

الحساب 28 الأشغال الجديدة والتصليلات الكبرى : ويتفرع هذا الحساب إلى المواد التالية

:

المادة 280 : أشغال جديدة .

المادة 281 : التصليلات الكبرى .

المادة 285 : أشغال إعادة البناء .

والجدول التالي يبين مصالغ التسير وبرامج الولاية
الجدول رقم (06) : يوضح تبويب مصالغ وبرامج الولاية

قسم التسير		قسم التجهيز والاستثمار	
الأبوا ب	المصالغ غير مباشرة 90	الأبوا ب	95 برامج الولاية البنائيات
900	المصالغ المالية	950	البيانات والتجهيزات الإدارية
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	951	الطرق
902	وسائل ومصالغ الإدارة العامة	952	شبكات مختلفة
903	مجموع العقارات والمنقولات	953	التجهيزات المدرسية الرياضية
904	الطرق	954	والثقافية
905	الشبكات	955	التجهيزات الصحية والاجتماعية
906	أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر	956	توزيع النقل والمواصلات
		957	التعمير والإسكان
		958	التجهيز الصناعي والحرفي والسياسي
			المصالغ الصناعية والتجارية
	91 مصالغ إدارية	96	برامج لحساب الغير
910	المصالغ الإدارية العمومية	960	برامج المؤسسات العمومية الولاية
911	الأمن والحماية المدنية	961	برامج الوحدات الاقتصادية
912	المساهمة في أعباء التعليم	969	برامج لأطراف أخرى
	92 المصالغ الاجتماعية	97	العملية الخارجية عن البرامج
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	970	بالعمليات العقارية أو المنقولة
922	المصالغ والمؤسسات الاجتماعية	971	الخارجة عن البرامج
		979	حركة المديونية والدائنية
			العمليات الأخرى الخارجة عن البرامج
	93 المصالغ الاقتصادية		

	930	مشاركة في التنمية الاقتصادية
	931	الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمداخيل)
	94	مصالح الجباية
	940	نتاج الجباية
	941	مستوحات مصلحة الأموال المشتركة

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على وثائق ميزانية ولاية خنشلة

المبحث الثالث : دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات ولاية خنشلة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

- تحليل تطور النفقات العامة لولاية خنشلة؛
- علاقة النفقات العامة لولاية خنشلة بإيراداتها؛
- مدى فعالية النفقات العامة لولاية خنشلة.

المطلب الأول : دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات العامة بولاية خنشلة

تتطرق في هذا المطلب إلى التطور الاجمالي للنفقات العامة بولاية خنشلة ثم تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز .

أولا : التطور الاجمالي للنفقات لولاية خنشلة . الملاحق (03.02.01)
من خلال الحساب الإداري لولاية خنشلة للسنوات 2015-2020 ، يمكن إنجاز تطور نفقات ولاية خنشلة في الجدول التالي :
الجدول رقم (07) : تطور إجمالي للنفقات العامة لولاية خنشلة من 2015 إلى 2020 (الوحدة مليون دينار جزائري) .

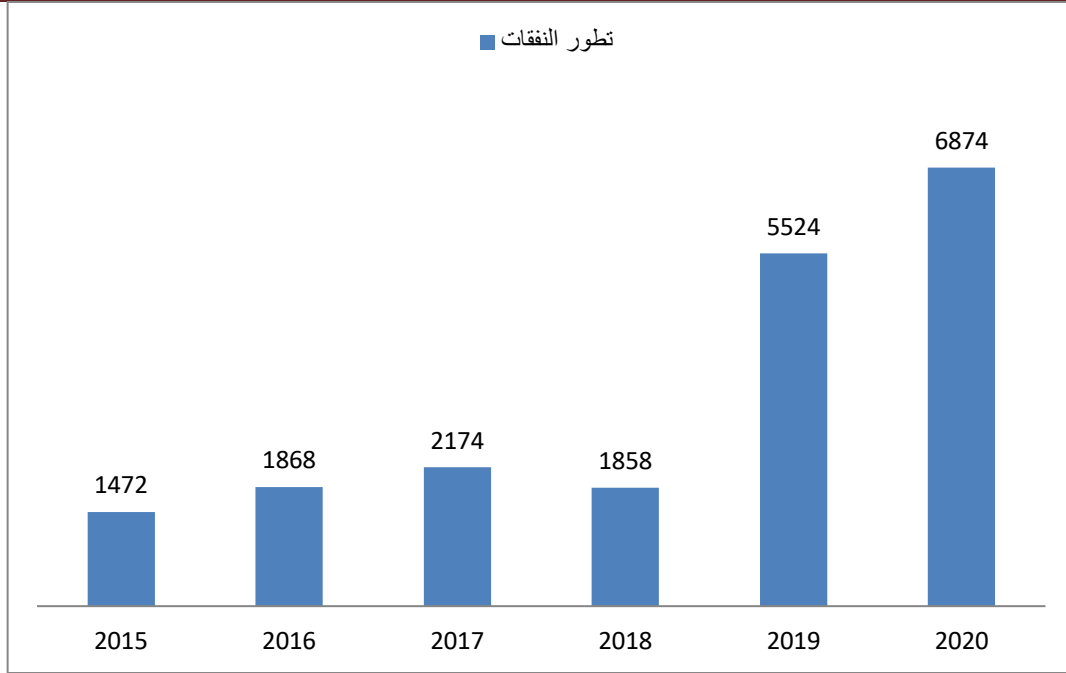
2020	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
6 874	5524	1858	2 174	1 868	1 472	المجموع الحقيقي للنفقات
21.47 %	66.36%	-17.007%	16.381 %	26.902 %	-----	نسبة التطور

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية خنشلة للسنوات الممتدة من 2015 إلى 2020 .

طريقة حساب النسب المئوية

$$\text{النسبة} = \frac{\text{السنة } n+1 - \text{السنة } n}{\text{السنة } n+1} \times 100$$

الشكل رقم(07) : يمثل تطور النفقات لولاية خنشلة خلال السنوات 2015-2020



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني ، نلاحظ في هذه الفترة أن تطور النفقات العامة تزايدت قليلا سنة 2019 ، إلا أنها ارتفعت سنة 2020 .

كما أن نسبة تطور نفقات ولاية خنشلة تزايدت وتتناقص من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الولاية

المرحلة الأولى (2015-2016) : نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة سنة 2016 ، زادت بـ 26.902 % بالمقارنة مع 2015 ، هذا يعني الزيادة في حجم النفقات .

المرحلة الثانية (2016-2017) : نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة سنة 2017 زادت بنسبة 16.381 % مقارنة مع سنة 2016 ، وهذا يعني زيادة في درجة النفقات العامة ، وهذه الزيادة تدل على زيادة في الإيرادات بالنسبة للسنوات التي قبلها .

المرحلة الثالثة (2017-2018) : نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة سنة 2017 نقصت بنسبة 17.007 % مقارنة مع سنة 2017 ، وهذا يعني نقص في درجة النفقات العامة ، وهذه النقص يدل على النقص في الإيرادات بالنسبة للسنوات التي قبلها .

المرحلة الرابعة (2018-2020) : نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة سنة 2018 زادت بنسب كبيرة حيث وصلت الى 66% مقارنة مع السنوات السابقة ، وهذا يعني زيادة في درجة النفقات العامة ، وهذه الزيادة تدل على زيادة في الإيرادات بالنسبة للسنوات التي قبلها .

ثانيا : تطور نفقات قسم التسيير في ميزانية ولاية خنشلة

تعتبر نفقات التسيير المرآة العاكسة لواقع الاستغلال الموارد المالية للولاية فمهامها تتطلب نفقات ضخمة تزايدت سنة بعد سنة والتي تسمح لها بتسيير مصالحها وصيانة

ممتلكاتها وهي تشمل على الخصوص نفقات المستخدمين مصاريف التسيير العام ، مساهمات و أداءات لفائدة الغير مصاريف المالية ويمكن تصنيف نفقات التسيير إلى نفقات إجبارية وأخرى ضرورية إذا أن نفقات قسم التسيير الإجبارية هي نفقات لها سند قانوني حيث أن الولاية مجبرة على إظهارها.والجدول التالي يوضح لنا تطور مختلف نفقات التسيير لولاية خنشلة .

الجدول رقم (08): تطور نفقات التسيير لولاية خنشلة 2015-2020

2020		2019		2018		2017		2016		2015		قسم التسيير	الحسابات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
52%	155	-74%	75	23%	100	0%	77	-8%	77		83	سلع ولوازم	60
-4%	203	-20%	212	-5%	220	-5%	233	-10%	246		271	مصاريف المستخدمين	61
-5%	0,168	-18%	0,177	-9%	0,18	-10%	0,19	14%	0,21		0,18	ضرائب و رسوم	62
52%	68	60%	32	-18%	50	36%	41	-123%	26		58	اشغال و خدمات خارجية	63
15%	26	19%	22	-20%	23	4%	21	-20%	20		24	مساهمات و حصص واداءات لفائدة الغير	64

64%	465	70%	163	18%	100	-52%	82	11%	125		111	منح واعانات	65
												مصارييف التسيير العام	66
21%	41	16%	32	20%	42	20%	40	3%	32		31	اعباء استثنائية	69
72%	2493	11%	682	19%	1120	77%	1028	-42%	228		326	نتائج اعباء السنوات السابقة	82
100%	5			0%		-450%	2	-100%	11		22	الاقطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	83
56%	312	30%	135	11%	120	-115%	70	-135%	151		356		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية خنشلة
طريقة حساب النسب :

$$(القيمة للسنة N - القيمة للسنة N+1 / القيمة للسنة N+1) * 100$$

- حساب 60 سلع ولوازم : وهي مجموعة ما استهلكته الولاية من الموارد المختلفة مثل لوازم المكاتب والألبسة وغيرها من المواد حيث أنها في حالة متذبذبة (تزايد وتناقص) حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 .

- حساب 61 أجور المستخدمين : نلاحظ من خلال الجدول أن أجور المستخدمين من مختلف الأجرور والإعانات والعلاوات في تناقص ويرجع الانخفاض الملحوظ في أجور المستخدمين إلى تسريح للعمال أو احوالتهم على التقاعد.

- حساب 62 ضرائب ورسوم : وهي مختلف الضرائب والرسوم على الولاية دفعها مثل الدفع الجزائي على مجموع الأجرور التي تقوم بدفعها لعمالها حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2016 بـ : 0.21 مليون دج وللإشارة فإن ضريبة الدفع الجزائي قد ألغيت نهائيا من قانون المالية ، وذلك مما أدى إلى انخفاضها تدريجيا.

- حساب 63 أشغال وخدمات خارجية : وتشمل مجموع ما استأجرته الولاية من أماكن وعتاد ومعدات نقل وكذلك مختلف أعمال الصيانة والتصليلات الصغيرة ، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020.

- حساب 64 مساهمات وحصص وأداءات : وقدرت سنة 2015 بـ 24 مليون دج وفي سنة 2016 بـ 20 مليون دج بتراجع بنسبة قدرها 20 % . و سجلت سنة 2020 مبلغ 26 مليون دج أعلى نسبة ، وكل هذه المبالغ المالية تعتبر نفقات إجبارية على الولاية إظهارها مثل مساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة والغير مباشرة .

- حساب 65 منح واعانات : وهي عبارة عن مجموع المساعدات التي تقوم الولاية بتقديمها إلى الجهات المحتاجة ، ونلاحظ من خلال الجدول في سنة 2020 سجلت أعلى قيمة تقدر بـ : 465 مليون دج بنسبة زيادة عن السنة السابقة بـ 64 % .

- حساب 66 مصاريف التشغيل العام : وهي مختلف نفقات التشغيل مثل مصاريف النقل ، مصاريف البريد والمواصلات وهي تشهد تزايد مستمر ،ماعدا سنة 2019 نقصت قيمتها وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2018 بـ : 42 مليون دج.

- حساب 69 أعباء استثنائية : حيث سجلت في سنة 2015 مبلغ 326 مليون دج وتناقصت السنة المالية بمبلغ 228 مليون دج لتعاود الارتفاع في السنوات المالية حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2020 بمبلغ 2493 مليون دج.

- حساب 82 نتائج وأعباء سنوات مالية سابقة : فأعباء السنوات المالية السابقة هي مجموع الالتزامات التي على الولاية قبل بداية السنة المعنية أي باقي الإنجازات والمسجل في الحساب الإداري وقدرت سنة 2015 بـ : 22 مليون دج كأعلى نسبة لها في سنوات الدراسة .

- حساب 83 اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار : فالأقتطاع يعد نفقة إجبارية حددت قانون 10 % كحد أدنى وتعتبر مبالغها جد معتبرة لما لها من دور كبير في تحسين وجه التنمية وقد قدرت سنة 2015 بـ : 365 مليون دج وفي سنة 2016 و 2017 على التوالي حيث إنخفضت لتصل إلى 135 % وبمبلغ قدره 151 مليون دج في سنة 2017 ، أما سنوات - 2018-2019-2020 سجلت ارتفاع مستمر وصل الى مبلغ قدره 312 مليون دج بنسبة مساهمة تصل إلى 56 % بالنسبة للسنوات السابقة.

الجدول رقم(09):تطور نسبة نفقات التشغيل بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية خنشلة

السنوات	النفقات (مليون دينار)	النسبة بالنسبة لإجمالي النفقات
2015	1285	29.70%
2016	920	54.43%
2017	1597	28.83%
2018	1514	76.89%
2019	1357	76.02%
2020	3772	47.50%

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية خنشلة.
طريقة حساب النسب

(مجموع نفقات التشغيل/اجمالي النفقات) 100X

عند تفحصنا لنفقات التشغيل خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها في زيادة بإستثناء سنة 2016 إنخفضت بمبلغ قدره 920 مليون دج مقارنة بسنة 2015 ، وفي سنة 2017 نلاحظ أن هناك زيادة في نفقات التشغيل بمبلغ قدره 1597 مليون دج . وهذا راجع إلى ارتفاع حجم

الإيرادات لكل سنة ، وذلك يرتبط بضعف التسيير أو تعطل بعض المشاريع التي لم تنجز في سنتها .

ولا تزال نفقات التسيير لولاية خنشلة في نمو وإرتفاع أكثر من نظيرتها نفقات التجهيز والإستثمار نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل أهم بند في نفقات التسيير ، وذلك لأن الولاية هي مؤسسة خدمات عامة تعتمد بصفة أساسية على الموارد البشرية .

ثالثا : تطور نفقات قسم التجهيز

. تتشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة بالنسبة للولاية فنفقات التجهيز هي نفقات استثمارية لأنها تولد دخلا على المدى الطويل أو المتوسط ، لذلك فالولاية من خلال ميزانيتها للتجهيز تسعى للحصول على موارد مالية تكون قيمتها الإجتماعية أكبر من النفقة الإجمالية ، ونقول بأن نفقة التجهيز نفقة إنتاجية إذا تولد عنها إنتاج مادي (قطاع التربية ، قطاع الزراعة إلخ) ، أما النفقات غير الإنتاجية فلها أبعاد إجتماعية ثقافية (قطاع التربية ، قطاع الصحة إلخ) ، لكن هذا لا ينفي أن تحتل مكانة هامة في السياسة العامة ، ونقول بأن نفقة التجهيز نفقة حيوية ، فهي تعتبر أداة فعالة لتوجيه الاقتصاد وضمان التنمية من خلال البرامج التنموية ،

الجدول رقم(10): تطور نفقات التجهيز لولاية خنشلة

السنة	القيمة	النسبة	060العجز او الفائض المرحل	13اعانات مسددة من طرف الولاية	24املاك عقارية ومنقولة	28اشغال جديدة و تصليحات كبرى
2015	القيمة	0	419	33	89	
	النسبة	0%	77%	6%	16%	
2016	القيمة	0	903	38	156	
	النسبة	0%	82%	3%	14%	
2017	القيمة	10	334	61	240	
	النسبة	2%	52%	9%	37%	
2018	القيمة	0	3	32	419	
	النسبة	0%	1%	7%	92%	
2019	القيمة	0	1113	78	3109	
	النسبة	0%	25%	2%	73%	
2020	القيمة	0	1984	64	1365	
	النسبة	0%	58%	2%	40%	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية خنشلة

(قيمة النفقة / إجمالي نفقات التجهيز) * 100

. من خلال الجدول نلاحظ تطور مختلف حسابات قسم التجهيز والاستثمارات التالية :
- **حساب 060 العجز المرحل :** وهو الفارق بين النفقات والإيرادات للسنة قبل المعنية بالميزانية الحالية والذي يظهر بالحساب الإداري بعد انتهاء السنة ، حيث نجد في السنوات المدروسة سجلنا قيمة 10 مليون دج في سنة 2017 و هو الفرق بين إيرادات و نفقات سنة 2016 .

- **حساب 13 اعانات مسددة من طرف الولاية :** حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2020 قدرت بـ 1985 مليون دج بنسبة مساهمة تصل إلى 58.11 % وانخفضت سنة 2018 بقيمة قدرها 3 مليون دج بنسبة مساهمة 0.66 % من إجمالي نفقات التجهيز .

- **حساب 24 أملاك عقارية ومنقولة :** هي مجموع النفقات التي تصرفها الولاية على أملاكها العقارية والمنقولة حيث نجد أن لها قيمة صغيرة مقارنة بباقي نفقات القسم ، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2019 و قدرت بـ 78 مليون دج بنسبة مساهمة في مجموع نفقات التجهيز ، قدرها 1.81 % وانخفضت سنة 2018 لتصل إلى 32 مليون دج بنسبة مساهمة 7.04 % من إجمالي التجهيز .

- **حساب 28 أشغال جديدة وتصليحات كبرى :** وهي مجموع المشاريع المقامة على إقليم الولاية والمتعلقة خاصة بالتهيئة العمرانية ، نجد الطرق ، صيانة بعض ممتلكات الولاية ، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2019 بـ : بقيمة قدرها 3109 مليون دج بنسبة مساهمة 72.28 % وفي سنة 2020 انخفضت نسبتها لتصل إلى 1365 بنسبة مساهمة 39.98 % من مجموع نفقات التجهيز .

من خلال الجدول ، السابق ذكره يمكن تلخيص نفقات التجهيز والاستثمار خلال سنوات الدراسة في الجدول السابق الموالي :

الجدول رقم (11) : يوضح نسبة تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة خلال السنوات (2015-2020) الوحدة : مليون دينار جزائري .

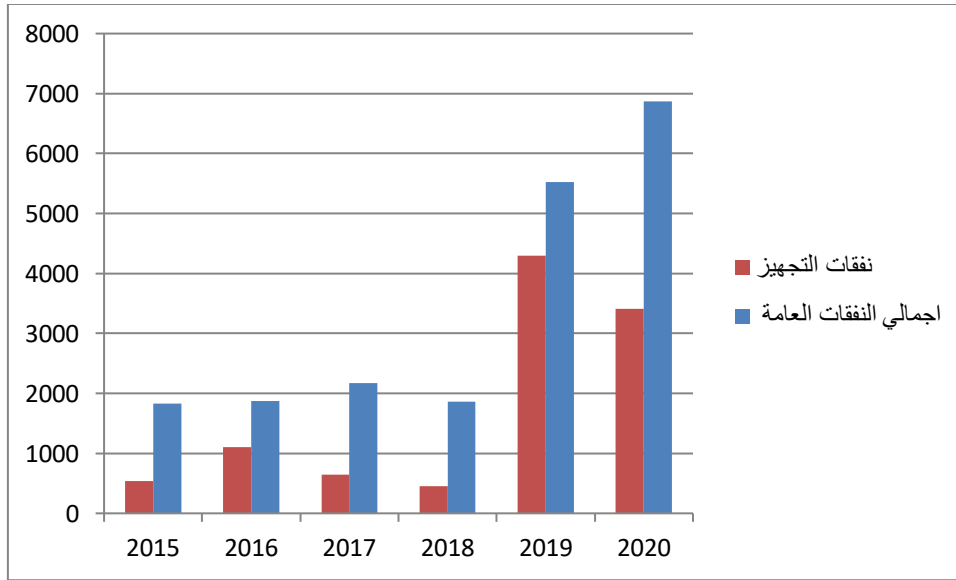
السنوات	نفقات التجهيز	اجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز بالنسبة للنفقات الاجمالية
2015	542	1828	29,65
2016	1099	1868	58,83
2017	646	2174	29,71
2018	454	1858	24,43
2019	4301	5524	77,86
2020	3414	6874	

49,67			
-------	--	--	--

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية خنشلة
طريقة حساب النسب

(قيمة نفقة التجهيز/القيمة لاجمالية للنفقات) * 100

الشكل البياني رقم (08) : يمثل تطور نسب نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية خنشلة خلال السنوات (2015-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال السنوات (2015-2018) نلاحظ أنها في تقارب عند سنوات 2020-2019 نلاحظ انها زادت بنسب كبيرة وهذا راجع للمشاريع التي تحصلت عليها الولاية

المطلب الثاني : مدى فعالية نفقات ولاية خنشلة

من خلال الجداول السابق يمكن جمع نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز في الجدول رقم (12) الموالي : الجدول رقم (12) : يوضح نسبة فعالية كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار خلال السنوات 2015-2020 الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	نفقات قسم التسيير		نفقات قسم التجهيز		المجموع العام	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
2015	70,30	1285	29,65	542	100	1828
2016	49,25	920	58,83	1099	100	1868
2017	73,46	1597	29,71	646	100	2174
2018	81,49	1514	24,43	454	100	1858
2019	24,57	1357	77,86	4301	100	5524
2020	54,87	3772	49,67	3414	100	6874

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الحسابات الادارية لولاية خنشلة

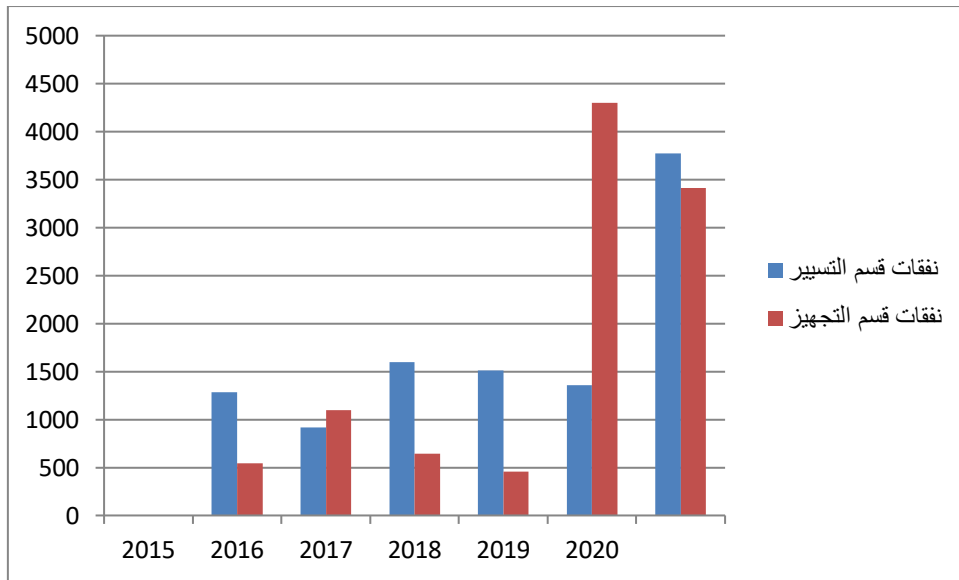
من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه الخاص بتوزيع نفقات ولاية خنشلة نلاحظ أن النسب بين قسمي التسيير و التجهيز متفاوتة حيث نلاحظ مثلا في سنتي 2016-2019 نسبة قسم التسيير أقل من نسبة قسم التجهيز أما باقي السنوات فنسبة قسم التجهيز أقل من نسبة قسم التسيير .

- **فعالية نفقات قسم التسيير** : نلاحظ من خلال الجدول السابق سيطرة نفقات قسم التسيير بالمقارنة مع نفقات قسم التجهيز حيث تشكل جزء أساسي لنفقات ولاية خنشلة وصلت نسبتها إلى 81.49 % .

ونستنتج من هذه النسبة أن هناك تحكما كبيرا وجهدا مبذولا في إعداد هذا القسم من طرف الأعوان المكلفون بإعداد الميزانية الإضافية .

- **فعالية نفقات قسم التجهيز** : نلاحظ من خلال الجدول السابق أعلاه أن نسبة نفقات قسم التجهيز تقدر بـ : 77.86 % في سنة 2019 و 58.83 % بالنسبة لسنة 2016 ، ، وما نلاحظه أن نسبة نفقات قسم التجهيز والاستثمار في إستقرار من سنة إلى أخرى إلا أن انخفاض أو إرتفاع في نسبة نفقات قسم التجهيز والاستثمار لا يؤثر بشكل كبير في ميزانية الولاية لأن نسب فعاليتها ضئيلة جدا ، وهذا راجع إلى أن نفقات قسم التجهيز تقتطع من منح معادلة توزيع المشاريع التي تأتي من قسم التسيير .

الشكل رقم (10) :يمثل توزيع النفقات لولاية خنشلة



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الحسابات الادارية لولاية خنشلة لسنوات (2015-2020)

المطلب الثالث : تقييم عام لفعالية النفقات العمومية في ميزانية ولاية خنشلة

النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجماعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائفها على أحسن وجه وتحقيق أهدافها بما يتماشى و السياسة العامة المتبعة ، و ظاهرة إزدياد النفقات العامة تعتبر خطيرة بالنسبة للجماعات المحلية محدودة الموارد العاجزة عن تغطية نفقاتها ، ففي حالة الدراسة التي تطرقنا إليها و بالرجوع الى الجدول رقم (12) الذي يوضح نسبة فعالية كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار خلال السنوات 2015-2020 نلاحظ أنه و في خلال سنتين 2019-2020 قفزت قيمة النفقات الى أضعاف مقارنة بالسنوات التي قبلها وهذا يدل على وجود أو خلق مصادر تمويلية جديدة منها حساب ممنوحات صندوق التضامن للولايات و حساب اعانات ومساهمات الدولة ، أي أن الولاية لجأت الى مصادر تمويل خارجية لتغطية العجز المالي و تغطية نفقاتها و هذا يعتبر غير فعال من الناحية السلوكية وهذا راجع الى عدة مشاكل نذكر منها :

- تعاني الجماعات المحلية ضعف من ناحية الموارد البشرية (كفاءة العاملين) حيث يتطلب تطبيق برامج الميزانية الى خبرات فنية مدربة ذات كفاءات عالية يندر وجودها في ولايتنا
- ارتفاع تكلفة التطبيق لما يتطلبه من جهود وأعباء كثيرة لاعداد التقارير الخاصة بمراحل واعداد و تنفيذ و متابعة البرامج المسطرة .
- عدم ملائمة الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للجماعات المحلية لتطبيق مفهوم برامج الميزانية ، حيث تتداخل اختصاصات الوحدات الادارية.
- ظهور الفساد المالي و تفشيه داخل الجماعات المحلية نتيجة العيوب والثغرات القانونية الموجودة في الموازنة المعمول بها و ضعف الرقابة و افتقارها لمقاييس الاداء والمسائلة و تأثيرها على فعالية النفقات العمومية .

خلاصة الفصل :

تعرفنا خلال هذا الفصل على ولاية خنشلة، وكذا تحليل الهيكلة الإدارية التي تسيير وفقها ، كذلك إلى إجراءات إعداد وتنفيذ موازنة ولاية خنشلة ، وكما تطرقنا خلال هذا الفصل إلى

دراسة تحليلية لنفقات العامة لولاية خنشلة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، و
قمنا بتقييم فعالية النفقات وفقا لمنظورنا الشخصي .

من خلال هذه الدراسة كانت هناك محاولة للتعرف على أهمية والدور التي تلعبه النفقات العامة ومكانتها في ميزانية الجماعات المحلية و تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العامة حيث تم تقسيم تلك المشاكل إلى مشاكل ترجع إلى نوعية الموازنة المستخدمة من طرف الجماعات المحلية ومشاكل ترجع إلى نظام المحاسبي المستخدم وإلى عدم توفر المؤهلات وتفشي ظاهرة الفساد ومن جهة أخرى إقتراح تطبيق موازنة البرامج والمحاسبة الأداء عند إعداد موازنة الجماعة المحلية لما تتوفر عليه من المزايا والفوائد الذي يتميز به هذا النوع من الموازنة تمكن من إستقصاء المشاكل والانحرافات السابقة ذكرها.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا أن:

-الفرضية يتم تقييم فاعلية النفقات العامة(صحيحة)؛

- المشاكل و المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العمومية غياب الكفاءة الادارية(صحيحة).

النتائج:

وفيما يلي بعض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

➤ ظاهرة إزدياد النفقات العامة المحلية تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية المحلية وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة بالنسبة للجماعات محدودة الموارد العاجزة لتغطية هذه الزيادة.

➤ تعتبر ميزانية الجماعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعة المحلية، وعملية تحضيرها وتنفيذها تتم في إطار الذي حدده القانون و تتم هذه العمليات تحت أعين هيئات رقابية مختلفة لضمان شرعيتها ومصداقيتها.

➤ فلسفة منهج البنود (ميزانية التقليدية) والتي تستخدمه الجماعات المحلية يمثل جوهر النظام المحاسبي للجماعة المحلية، فاستخدام المحاسبة على الأساس النقدي في الجماعات المحلية والتي تتوقف أهدافه على مجرد إعداد سجل تاريخي يعكس حركة الإعتمادات المالية التي يجب أن تنفقها الجماعة وفقا لقيمتها المخصصة لأنواع وبنود وأبواب موازنة الجماعة لا يوفر معلومات تستخدم في قياس فعالية النفقات العامة فنظام المحاسبة الحالي يساعد على الانحرافات في الميزانية ويضحي بنتائج الأهداف.

➤ ضعف الرقابة الممارسة على الجماعات المحلية الحالية وإفتقارها إلى مقاييس الأداء وبالتالي إهمالها لتحقيق فعالية النفقات العامة، حيث تقتصر على إجراء التقييم التشريعي لمدى إلتزام الوحدات الإدارية للجماعات المحلية بحدود الأموال القابلة للإنفاق على وسائل إنجاز محددة (صرف النفقات دون تجاوز الإعتماد المخصص لهذه النفقات في الميزانية) دون الإهتمام بتقييم أنشطة الجماعات المحلية ودون عناية بتقييم الإنجاز الفعلي (دون الإهتمام من تحقيق الأهداف المراد تحقيقها من عملية الإنفاق)، من جهة أخرى نجد أن الجماعات المحلية تتميز بضعف موارد البشرية و تأثيرها السلبية التي تنتج عن ذلك.

➤ تصنيف النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية على اساسان الاول اداري و الثاني موضوعي وفق نفاقات تسير و نفقات التجهيز و الاستثمار وكل منهما ينقسم الى مصالح (مصالح تسير) وبرامج (مشاريع تشكل برامج) و يرصد لكل واحد منهما اعتمادات .

➤ توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لا يتسم براشد.

الاقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة .هذه بعض التوصيات على النحو التالي:

➤ ضرورة إعادة تصميم هيكل إجراءات أنشطة الجماعات المحلية بما يتماشى مع منهجية موازنة البرامج و الأداء بغرض تطوير اعداد و تنفيذ موازنة الجماعات المحلية.

➤ ضرورة اعداد هيكل البرامج و الأنشطة على مستوى كل وحدة للجماعات المحلية و في ضوء رؤيتها للجماعات المحلية.

➤ ضرورة تحديد وحدات الأداء المناسبة لقياس تكلفة البرامج و أنشطة الجماعات المحلية.

➤ ضرورة تحديد المؤشرات المالية و العير المالية اللازمة لتقييم أداء برامج و أنشطة و وحدات الجماعات المحلية.

➤ ضرورة تطوير المحاسبة العمومية او النظام المحاسبي في اطار مقومات موازنة البرامج المحاسبة عن الأداء.

➤ ضرورة إعادة اصلاح التشريع الحالي و تطويره بما يتماشى مع متطلبات الأسلوب الجديد للموازنة اعتمادا على احتياجات و متطلبات و اهداف المنهج المقترح استخدامه.

➤ ضرورة إعادة تاهيل و تدريب العاملين بالإدارة المالية للجماعات المحلية على كيفية تطبيق موازنة البرامج و المحاسبة على الأداء مع تثمين مشاركتهم في عملية اعداد الموازنة.

➤ ضرورة تبادل الخبرات و التجارب مع الدول الرائدة في تطبيق هذا النوع من الموازنات في اطار ما يعرف بالمقارنة المرجعية (BENCHMARKING).

أولاً: باللغة العربية

I. الكتب:

1. محمد بلعروسي احمد التيجاني، قانون المحاسبة العمومية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.
2. عبد الرزاق الشبخلي، الادارة المحلية، دار الميسرة للنشر، عمان، 2001.
3. جمال العمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004.
4. عباس محرزى ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008.
5. حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الإسكندرية. 2000
6. عادل احمد حشيش. أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006 الإسكندرية.
7. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، الجزائر، طبعة. 2001
8. هويدي عبد الجليل ، المالية العامة للحكم المحلي دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر ، القاهرة، دار الفكر العربي 1990.
9. علي خليل سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
10. حامد عبد المجيد ودراز المرسي الحجازي، المالية العامة ، بدون ذكر دار النشر، الاسكندرية مصر.
11. حسين مصطفى حسين، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، ط 5 ، 2006.
12. علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، وهران ، 2000 .
13. محمد عمر حماد ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006.
14. عبد العزيز صالح بن حبتور، الادارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
15. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة الاسكندرية، 2001.

II. الملتقيات:

16. محمد عبد الفتاح العشماوي ، نموذج مقترح لتحسين بيئة القياس المحاسبي لإنتاجية و فعالية النفقة بالقطاع الحكومي باستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات،

قائمة المصادر والمراجع:

بحوث وأوراق عمل ، ملتقى " ادوار المحاسبين و مراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات المنعقدة في القاهرة " مصر مايو 2007 .
17.بومدين حوالمف رحيمة، دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية، عرض للتجربة الجزائرية، مؤتمر العمل البلدي الاول، مركز البحرين للمؤتمرات، فندق كراون بلازا، 26-27 مارس 2006.

III. الأطروحات والرسائل:

18. علي عبد الله، اثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية-حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
19. بسمة عولدي، " دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة، 2003.
20. أحمد بالجيلالي، إشكالية عجز البلديات، رسالة ماجستير، قسم تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010.
21. شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012.
22. عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2011/2012.
23. بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1919-2010، مذكرة
24. ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014.
25. سلماني فريدة دراسة اثر النفقات العمومية علي النمو الاقتصادي بتقنية التكامل المشترك، مذكرة ماستر، البويرة. 2013/ 2014 .

IV. المجلات:

26. بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية- دراسة حالة لبلدية العفرون " البلدية"، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العدد الاول، 2016.
27. جليل زين العابدين، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والاجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني، ديسمبر 2012، جامعة تلمسان.
28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لقانون المالية 2020، العدد 81.

V. المحاضرات:

29. سوامس رضوان، محاضرة حول ميزانية الدولة والجماعات المحلية، للسنة الثانية ماستر ميزانية الدولة.
ثانيا: باللغة الفرنسية:
30. Kalika. Michel, « Structures d'entreprises : Réalités, déterminants, performances », Editions economica, Paris, 1995.

ملخص

تهتم هذه الدراسة على إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج و المحاسبة على الأداء في اعداد موازنة الجماعات المحلية في الجزائر ، بما يحققه من خصائص و مميزات ، بدلا من أسلوب موازنة البنود الذي يوفر للنظام المحاسبي للجماعات المحلية الوسائل الكافية و الوسائل الملائمة في انتاج المعلومات الازمة من اجل قياس فعالية النفقات العامة لوحدة الجماعات المحلية ، و توصلت الدراسة في مسعاها ال ان أسلوب إعداد موازنة البرامج و المحاسبة على الأداء يمكن من تحقيق فعالية النفقات العامة بدرجة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب و تدليل الصعوبات التي تعترض تطبيقه في الجماعات المحلية في الجزائر

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة المحلية ، ميزانية الجماعات المحلية ، فعالية النفقات العامة ، موازنة البنود ، موازنة البرامج و المحاسبة على الأداء ، النظام المحاسبي ، الأهداف ، النتائج.

Résumé

Cette étude est préoccupée de savoir la possibilité d'appliquer la méthode des budgets-programmes et du budget de performance lors de la préparation des postes budgétaires des collectivités locales en Algérie car l'ancien procédé, ne fournit pas au système de comptabilité des collectivités locales les moyens et les outils idéals, pour produire les informations nécessaires, pour la mesure de l'efficacité des dépenses publiques aux unités des collectivités locales. Nous avons parvenu à conclure que ce système Programmes et du budget de performance peut engendrer et offrir l'efficacité des dépenses publiques souhaitées, on tenant compte des recommandations nécessaires pour son exécution, et aussi surpasser les difficultés et les obstacles lors de sa mise en œuvre au niveau des collectivités locales.

Mots clés : dépenses publiques locales, budget collectivités locales, l'efficacité des dépenses publiques, postes budgétaires, Programmes et du budget de performance, système comptable, objectif, résultats

الملاحق

الباقى للإنجاز		الإيجارات		مراجعة العامة للمعمارية
الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	
42,685,506.57	11,815,177.35	1,537,043,562.43	1,285,646,595.60	قسم التسيير
	7,855,567.20		83,682,432.36	تلفه و...
			271,100,123.92	مصاريف استخدام...
			176,200.00	المراتب و...
	3,904,518.15		58,177,348.70	العمال و...
			24,232,866.84	مصاريف و...
			111,401,258.29	مصاريف و...
	55,092.00		31,938,593.14	مصاريف و...
	التذكير		التذكير	أرواح حساب الاستهلاك و...
			326,329,896.60	إعارة استهلاك...
				مصاريف استعمال...
10,257,352.78		5,336,037.67		تابع الاملاك العمومية
				تابع مان...
111,849.92		578,960,420.58		المعدات و...
		396,023,966.00		لمحركات سدود و...
				مصاريف غير مباشرة...
			264,763,667.22	مصاريف ملتزمة...
				الرسم الوحيد على القيمة المضافة (ز و ق م)
				تلفهم الأعمام...
		1,160,677.00		تابع استراتيجي...
32,316,303.87		290,798,793.96	22,187,502.09	تابع و...
			356,420,373.66	الامتناع النفقات التجهيز و...
	1,752,044,942.97	2,385,526,062.99	542,778,824.61	قسم التجهيز و الاستثمار
		1,203,883,689.33		إعداد و...
		1,181,642,373.66		برامج و...
	745,719,907.70		419,604,622.82	إعانات ممددة من طرف الولاية...
				مصاريف التجهيز...
				لاقتراحات...
				مدخر قطاع اقتصادي...
	297,913,087.41		33,431,224.00	مصاريف و...
	708,411,947.86		89,742,977.79	مصاريف و...
				مصاريف و...
				مصاريف الولاية الأكثر من سنة...
				مصاريف و...
				مصاريف لمؤسسات الاقتصادية الولاية...
42,685,506.57	1,763,860,120.32	3,922,569,625.42	1,828,425,420.21	مجموع النفقات و الإيرادات
		356,420,373.66	356,420,373.66	حساب 83 من النفقات و...
				محتسب 1 مادة 780 من النفقات و...
42,685,506.57	1,763,860,120.32	3,566,149,251.76	1,472,005,046.55	مجموع الحقيقي (نعمي) للنفقات و الإيرادات (مجموع أ)
1,721,174,613.75			2,094,144,205.21	حساب 85 - ألتاثير الإجمالي
1,763,860,120.32	1,763,860,120.32	3,566,149,251.76	3,566,149,251.76	مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات (مجموع ب)

تلاثة ملايين و مئتان وستة و تسعون ألف و مئتان و واحد و خمسون دينار جزائري و ستة و سبعون
مست هدد تيزانية محاذة مع سبتمبر

المين في المجموعة أ من عمود الإقتراحات
خيشلة
والسي ولاية خيشلة

البقي لإيجار		الإيجارات		موازنة العامة للميرانية
إيرادات	مقتات	إيرادات	مقتات	
		1.318.412.199.47	920.527.045.30	قسم التسيير
52.937.599.23	11.898.440.00		77.197.465.35	مقتات
	1.819.840.00		246.780.435.73	مقتات
			208.000.00	مقتات
	10.038.600.00		26.604.154.05	مقتات
			20.522.469.13	مقتات
			125.153.288.43	مقتات
	40.000.00		32.356.565.60	مقتات
	لتذكير		لتذكير	مقتات
			228.890.730.06	مقتات
19.594.775.47		3.307.091.89		مقتات
		538.765.749.18		مقتات
114.819.60		288.281.000.00		مقتات
		232.099.538.65		مقتات
		255.958.819.75		مقتات
33.228.004.16			11.760.085.35	مقتات
			151.053.851.60	مقتات
	3.062.904.507.93	4.162.082.466.98	1.099.177.959.06	قسم التجهيز و الإستثمار
		1.842.747.238.38		مقتات
		2.319.335.228.60		مقتات
	602.915.547.11		903.748.033.00	مقتات
			38.918.375.50	مقتات
	375.825.370.43		156.511.550.56	مقتات
	2.084.163.590.39			مقتات
52.937.599.23	3.074.802.947.93	5.480.494.666.45	2.019.705.004.36	مقتات
		151.053.851.60	151.053.851.60	مقتات
52.937.599.23	3.074.802.947.93	5.329.440.814.85	1.868.651.152.76	مقتات
3.021.865.348.70			3.460.789.662.09	مقتات
3.074.802.947.93	3.074.802.947.93	5.329.440.814.85	5.329.440.814.85	مقتات

خمسة ملايين و ثلاث مائة و تسعة و عشرون مليون و اربع مائة و اربعون الف و ثمان مائة و اربعة عشر دينار جزائري و خمسة و ثمانون

المبين في المجموعة ب من حدود الملف

خنشلة

والسي ولاية خنشلة

الملاحق

الملحق رقم 03:

الحساب الإداري لسنة 2017.

3		ع 17		التحديبات		الموازنة العامة للميزانية	المحليات
باقي للانجاز		الانجازات		التحديبات			
الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	قسم التسيير	
32 180 679,91	229 155 606,79	2 751 345 219,45	1 514 744 063,08	2 783 525 899,36	1 743 899 669,87	قسم التسيير	
	183 731 922,55		261 248 012,46		444 979 935,01	60	سلع ولوازم
	4 261 000,00		122 335 192,63		126 596 192,63	61	أشغال وخدمات خارجية
	92 396,00		42 560 124,99		42 652 520,99	62	مصاريف التسيير العام
	233 062,12		868 384 196,22		868 617 258,34	63	أجور المستخدمين
	3 000,00		628 500,00		631 500,00	64	ضرائب ورسوم
	38 974 226,12		51 912 752,00		90 886 978,12	65	مصاريف مالية
			56 758 327,62		56 758 327,62	66	منع وإعانات
						67	مساهمات وحصص وأداءات
						68	تزويد حساب الإهلاك مؤنات ..
						69	أعباء استثنائية
		3 682 300,00		3 682 300,00		70	منتجات الاستغلال
4 072 599,73		80 475 966,11		84 548 565,84		71	نتائج الأملاك العمومية
227 016,87		400 865 574,85		401 092 591,72		72	تحصيلات إعانات ومساهمات ..
						73	تقليص الأعباء
1 919 999,97		128 079 895,63		129 999 895,60		74	ممنوحات صندوق الأموال المشتركة
0,00		965 656 818,74		965 656 818,74		75	ضرائب غير مباشرة
						76	ضرائب مباشرة
770 606,39		5 083 791,61		5 854 398,00		77	نتائج مالي
25 190 456,95	1 860 000,00	1 167 500 872,51	367 380,00	1 192 691 329,46	2 227 380,00	79	نتائج استثنائي
			110 549 577,16		110 549 577,16	82	نتائج وأعباء سنوات مالية السابقة
						83	اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار
	1 063 321 092,53	1 518 065 781,08	454 744 688,55	1 518 065 781,08	1 518 065 781,08	قسم التجهيز والاستثمار	
		1 308 917 256,30		1 308 917 256,30		060	المجزر أو الفائض المرحل
	25 722 206,67	208 807 328,22		208 807 328,22		10	تزويدات
			3 282 808,65		29 005 015,32	13	إعانات مسددة من طرف البلدية
						14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز
						16	اقتراضات
						17	مداخل القطاع الاقتصادي
						23	كوارث
	198 373 229,12	341 196,56	32 454 703,50	341 196,56	230 827 932,62	24	أملاك عقارية ومقولة
						25	سلفيات البلدية لاكثر من سنة ..
						26	سندات وقيم
	839 225 656,74		419 007 176,40		1 258 232 833,14	27	تزويدات للوحدات الاقتصادية البلدية
32 180 679,91	1 292 476 699,32	4 269 411 000,53	1 969 488 751,63	4 301 591 680,44	3 261 965 450,95	28	أشغال جديدة وتصلحيات كبرى
							مجموع النفقات والإيرادات
	110 549 577,16	110 549 577,16	110 549 577,16	110 549 577,16	110 549 577,16		
							الحسابات
							83 من النفقات و البقية 100 من الإيرادات
32 180 679,91	1 292 476 699,32	4 158 861 423,37	1 858 939 174,47	4 191 042 103,28	3 151 415 873,79		المجموع النهائي (النهائي) للنفقات و الإيرادات (المجموع أ)
	1 260 296 019,41		2 299 922 248,90		1 039 626 229,49		الحسابات 85 - الفائض الاجمالي
32 180 679,91		4 158 861 423,37	4 158 861 423,37	4 191 042 103,28	4 191 042 103,28		مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات (المجموع ب)

الدقي - إيجار		الإيجارات		العاملة للميراثية
إيرادات	لنفقات	إيرادات	لنفقات	
57.877.578.10	2.908.581.00	1.734.496.350.21	1.357.810.485.18	قسم التسيير
			75.997.925.62	
			212.886.396.39	
	5.629.890.00		177.500.00	
			32.723.583.10	
			22.522.469.13	
			163.874.901.04	
	-2.721.309.00		32.426.018.93	
	التشكيك		التشكيك	
			682.077.313.15	
		3.095.022.16		
38.398.00		794.373.243.83		
		336.000.000.00		
		214.794.534.39		
57.839.180.10		386.233.549.83		
			135.124.377.82	
8.569.000.000.00	28.297.531.171.38	24.070.604.853.66	4.301.545.635.58	قسم التجهيز والإستثمار
8.569.000.000.00	10.169.635.00	5.158.328.600.84		
	5.743.231.881.08	18.905.605.332.82	1.113.888.146.57	
	1.314.234.291.81	6.670.920.00	78.165.842.40	
	21.229.895.363.49		3.109.491.646.61	
8.626.877.578.10	28.300.439.752.38	25.805.101.203.87	5.659.356.120.76	
		135.124.377.82	135.124.377.82	
8.626.877.578.10	28.300.439.752.38	25.669.976.826.05	5.524.231.742.94	
19.673.562.174.28			20.145.745.083.11	
28.300.439.752.38	28.300.439.752.38	25.669.976.826.05	25.669.976.826.05	

خمسة وعشرون مئزر و ست مائة و تسعة و ستون مئزر و تسع مائة و ستة و سبعون ألف و ثمان مائة و ستة و عشرون دينار جزائري و

سب في مائة و ست من عمدة إيجارات.

فردت هذه القيمة المحددة تسع خمسة مئزرين

خنشلة

خنشلة

رئيس ولاية

الباقى للإنجاز		الإنجازات		الموازنة العامة للميزانية
الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	
55,757,654.50	1,035,846.00	3,915,189,115.38	3,772,199,189.79	قسم السير
	776,426.00		155,355,964.22
			203,261,685.58
			168,000.00
			68,360,978.67
			26,622,066.31
			465,720,127.90
	259,420.00		41,179,939.34
	التذكير		التذكير
			2,493,629,950.00
154,670.40		4,626,397.40	
56,040.00		2,982,648,544.64	
		336,959,000.00	
		211,860,674.31	
55,546,944.10		379,094,499.03	5,529,930.00
			312,370,547.77
	16,667,047,805.39	20,081,429,765.83	3,414,381,960.43	قسم التجهيز و الاستثمار
		19,769,059,218.06	
		312,370,547.77	
	1,224,219,295.76		1,984,669,733.74
			64,659,309.95
	87,599,345.49		1,365,052,916.74
	15,355,229,164.14		
55,757,654.50	16,668,083,651.39	23,996,618,881.21	7,186,581,150.22
		312,370,547.77	312,370,547.77
55,757,654.50	16,668,083,651.39	23,684,248,333.44	6,874,210,602.45
16,612,325,996.89			16,810,037,730.99
16,668,083,651.39	16,668,083,651.39	23,684,248,333.44	23,684,248,333.44

ثلاثة وعشرون مليار و ست مائة و اربعة و ثمانون مليون و مئتان و ثمانية و اربعون الف و ثلاث مائة و ثلاثة و ثلاثون دينار جزائري و اربعة و

المبين في المجموعة "ب" من عمود الإقتراحات.

تحت هذه الميزانية محددة مبلغ اربعون سنتيم

خنشلة

والي ولاية خنشلة